

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مصالح الوزير الأول

حصيلة نشاط الحكومة من أجل  
تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية  
بعنوان سنة 2020

فيفري 2021

# الفهرس

## السياق.....03

أولاً: الإنجازات الفعلية بعنوان مخطط عمل الحكومة.....06

1. الفصل الأول: من أجل جمهورية جديدة وليدة التطلعات الشعبية.....06

1.1 في مجال إصلاح نمط الحوكمة المتميز بالصرامة والشفافية.....06

2.1 في مجال الممارسة الكاملة للحقوق والحريات.....06

2. الفصل الثاني: من أجل إصلاح مالي وتجديد اقتصادي.....10

1.2 تبني الإصلاح المالي.....10

2.2 تشجيع النهوض الاقتصادي.....13

3.2 مقارنة اقتصادية لمحاربة البطالة وترقية التشغيل.....28

3. الفصل الثالث: من أجل جمهورية وليدة التطلعات الشعبية.....29

1.3 التنمية البشرية:.....29

2.3 السياسة الاجتماعية:.....37

3.3 من أجل إطار معيشي ذي جودة عالية.....42

ثانياً: الإنجازات بعنوان التصدي للأزمة الصحية لفيروس كورونا «كوفيد.19».....45

ثالثاً: حصيلة إنجازات مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 - 2024.....49

رابعاً: الإنجازات بعنوان برنامج "مناطق الظل".....51

الخلاصة.....54

الملاحق.....56

## السياق.

لقد كان الظرف الذي تم فيه تنفيذ مخطط عمل الحكومة صعباً للغاية، سواء من حيث القدرات المالية لتدخل الدولة أمام الحاجات الضخمة التي يجب تلبيتها، أو من حيث الجانب العملي بفعل الأزمة الصحية بسبب فيروس كوفيد - 19 الذي حلّ بالبلاد منذ شهر مارس 2020، أي تقريباً بعد شهر فقط من المصادقة على المخطط العمل من طرف البرلمان. وبالفعل، فإن الإرث على الصعيد الاقتصادي والمالي ثقيل جداً في وقت انهارت فيه أسعار النفط إلى مستويات لم يسبق لها مثيل (22 دولار للبرميل في أبريل 2020).

وانخفضت وتيرة نمو الاقتصاد الجزائري، إلى 0,8% في 2019 مقابل 1,4 في 2018، وذلك خصوصاً بسبب النمو الفعلي لقطاع المحروقات الذي ظلّ في مستوى سلبي، بنسبة - 4,9% مقابل - 6,4 في 2018، أما القطاعات الأخرى فقد حافظت نسبياً على مستواها، إلا أنها سجلت انخفاضاً في قيمتها المضافة، وكانت الفلاحة القطاع الذي شهد أكبر درجة من التراجع، حيث سجل نسبة 2,3% في سنة 2019 مقابل 5% في 2018، وذلك بسبب الظروف المناخية غير المواتية على مستوى جميع المناطق، على وجه الخصوص.

وفي سنة 2019، كان معدّل البطالة قد بلغ 11,7% بيد أن عجز الميزانية كان في حدود 9,6% من الناتج الداخلي الخام، وبلغ الدين الداخلي نسبة 45% من الناتج الداخلي الخام.

لقد اثرت الأزمة الصحية بشكل شديد على مستويات نشاط المؤسسات، حيث شهدت بعض الفروع مثل النقل، والسياحة والمقاهي والمطاعم درجات انخفاض فاقت نسبة 80%. كما تأثرت فروع أخرى مثل الصناعات التحويلية ومواد البناء بنسبة تجاوزت 30%.

فضلا عن ذلك، تأثرت البلاد من أزمة سياسية كبرى طيلة سنة 2019 أفضت إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية في شهر ديسمبر 2019.

أما على الصعيد الدولي، فإن سنة 2020 تميزت بجائحة لم يشهد لها العالم مثيل بفعل تأثيرها المباشر على الاقتصاد العالمي. وإزاء فيروس مجهول وشديد العدوى، قررت أغلبية بلدان المعمورة اتخاذ تدابير الحجر الصحي لمواطنيها. وهكذا وفي غضون أسابيع قليلة فقد البترول نصف قيمته، وأصيب العديد من القطاعات بالشلل (النقل، السياحة الخ...) وفقد الملايين من العمال مناصب عملهم وانخفضت أسواق البورصة في مجموعة البلدان السبعة (G7) بنسبة 33% تقريباً، وبذلك كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد 19 متعددة وهائلة، على المدى القصير والمتوسط، ودخل الاقتصاد العالمي فجأة في حالة ركود، حيث سجل معدل نمو بنسبة -4,9% بحسب صندوق النقد الدولي فيما يخص سنة 2020 (FMI 2020)، وفقدان مناصب الشغل تم تقديرها في حدود 200 مليون منصب من طرف المكتب العالمي للعمل (BIT 2020).

إن الضغوط التي فرضها هذا الظرف، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، أثرت بشكل شديد في ظروف انجاز الأعمال المسجلة في برنامج الحكومة. ومن جهة أخرى، فإن الأزمة الصحية في حد ذاتها تطلبت ضرورة تدخل الحكومة على العديد من الجبهات للتكفل بصحة وغذاء الجزائريين في المقام الأول، ومواجهة الآثار السلبية المترتبة على الحجر الصحي في المقام الثاني، على الصعيد الإقتصادي والاجتماعي.

وهكذا تم اتخاذ مجموعة من التدابير في المجال الأمني و الصحي والميزانية والاجتماعي والتنظيمي والنظامي.

ويجدر التذكير بإيجاز بالأحداث الكبرى التي تم على أساسها هيكله مسعى الحكومة خلال سنة 2020.

في فيفري 2020 (03)، بمناسبة انعقاد مجلس الوزراء في 13 فيفري، أمر السيد رئيس الجمهورية، بناء على واقع الحال الواضح، الحكومة بالتكفل بالحاجات الأساسية للمواطنين الذين يعيشون في ظروف مزرية في جهات من المناطق المتردية والذين ينبغي العمل بشأنهم على تدارك التأخر على الصعيد الهياكل القاعدية والوصول إلى المرافق الأساسية، كالماء والطاقة والطرق....

وبمناسبة لقاء الولاية والحكومة، في فيفري 2020، تم تجسيد هذه الحاجات في إطار البرنامج الذي أطلق عليه اسم "مناطق الظل".

في جويلية 2020 (117)، بناء على تعليمة السيد رئيس الجمهورية، تم تنظيم ورشة للتشاور وتقييم آثار كوفيد 19 شاركت فيها جمعيات أرباب العمل والمنظمات المهنية والتنظيمات النقابية، إلى جانب الخبراء، وتم اتخاذ تدابير جديدة، على إثر هذا التقييم، لفائدة الأسر والمؤسسات.

في أوت 2020 (18.19) قام السيد رئيس الجمهورية، بعدما لاحظ الوتيرة الضعيفة لحركية الاقتصاد الوطني والضغوط الهيكلية من أجل إصلاح سريع و بروز دوافع جديدة للنمو، بتكليف الحكومة بتنظيم ندوة وطنية شاملة حول الإنعاش الاقتصادي، وانبثقت هذه الندوة عن توصيات قطاعية وأخرى عرضية لوضع نموذج جديد للنمو يقوم على أساس إنعاش الاقتصاد الوطني، وتثمين القطاعات الجديدة الواعدة، وإقامة إطار مناسب للاستثمار والتصدير.

وبطبيعة الحال، تخللت هذه البرامج وهذه الأحداث النشاطات العادية للحكومة في مجال استمرارية عمل الحكومة وتسيير المرافق العمومية.

إن الحصيلة، موضوع هذا التقدير، هي خلاصة نتائج النشاطات التي قامت بها مختلف الدوائر الوزارية وأثمرت عن إنجازات طيلة سنة 2020. ورغم تحديد مختلف النشاطات من خلال المخططات المرتبطة بها، فإن إنجازاتها تتداخل فيما بينها، في غالب الأحيان، ولذلك فمن الصعب رسم حدود واضحة بين مختلف المخططات وتغطي هذه الحصيلة مجموع الإنجازات في إطار مختلف المخططات والبرامج. ونقدم فيما يأتي بالتفصيل مسعى تقديم الإنجازات.

## مقارنة عرض الحصيلة:

تشتمل حصيلة نشاط الحكومة بعنوان سنة 2020 على أربعة (04) محاور:

1. الإنجازات بعنوان مخطط عمل الحكومة بحصر المعني،
2. الإنجازات بعنوان مواجهة الأزمة الصحية، كوفيد-19،
3. الإنجازات بعنوان مخطط الإنعاش الاقتصادي،
4. الإنجازات بعنوان برنامج "مناطق الظل".

ومن أجل الاستغلال الأمثل للمعطيات المتوفرة والوضوح في تقدير مختلف مستويات الإنجاز، فقد تم إتباع المقاربة الآتية:

1. تذكير بالنشاطات المسجلة في مخطط عمل الحكومة، والموزعة على خمسة (05) فصول:

- |   |                      |
|---|----------------------|
| من أجل جمهورية جديدة نابعة من الطموحات الشعبية، | <b>الفصل الأول:</b>  |
| من أجل إصلاح مالي ونهضة اقتصادية،               | <b>الفصل الثاني:</b> |
| من أجل تنمية بشرية وسياسية اجتماعية؛            | <b>الفصل الثالث:</b> |
| من أجل سياسة خارجية ديناميكية واستشرافية؛       | <b>الفصل الرابع:</b> |
| تعزيز الأمن والدفاع الوطني.                     | <b>الفصل الخامس:</b> |

ii. تقديم كل موضوع في مخطط عمل الحكومة من خلال الإنجازات بمختلف أنواعها (التشريعية والتنظيمية أو المادية أو المالية أو النوعية أو الوصفية...).

iii. تم إدراج الإنجازات بعنوان مخطط الإنعاش ضمن الرزنامة عند وجود تطابق كبير بين النشاطات المسجلة ضمن المخططين (مخطط الحكومة ومخطط الإنعاش). وتم عرض إنجازات مخطط الإنعاش ذي الطابع النوعي أو غير الوارد في مخطط عمل الحكومة، في وثيقة ملحق، عنوانها "متابعة تنفيذ مخطط الإنعاش".

iv. تم تقديم الإنجازات في إطار مواجهة الأزمة الصحية كوفيد . 19 ضمن القسم الذي يحمل عنوان "تدابير مكافحة كوفيد . 19".

v. تم إحصاء الإنجازات في إطار برنامج "مناطق الظل" ضمن القسم الذي يحمل عنوان "مناطق الظل : واقع الحال".

## أولاً: الانجازات الفعلية بعنوان مخطط عمل الحكومة.

### 4. الفصل الأول: من أجل جمهورية جديدة وليدة التطلعات الشعبية

#### 4.1 . في مجال إصلاح نمط الحوكمة المتميز بالصرامة والشفافية.

<ul style="list-style-type: none"><li>• المراجعة العميقة قيد الانجاز لقانون الانتخابات، المعروض للنقاش العام. ويرمي هذا المشروع من بين الأهداف الأخرى إلى:<ul style="list-style-type: none"><li>▪ أخلة الحياة السياسية من خلال فصل المال عن السياسة.</li><li>▪ إبراز جيل جديد من المنتخبين ذوي الكفاءة ويتحلون بالنزاهة مع حضور أكبر للشباب والنساء في المجالس.</li></ul></li><li>• مراجعة القانون الأساسي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ومهامها.</li></ul>	إصلاح المنظومة التشريعية لتنظيم الانتخابات
<ul style="list-style-type: none"><li>• وضع إطار تشريعي جديد يسمح بإحداث وإقامة قطب جزائري اقتصادي ومالي.</li><li>• تحضير مشروع قانون يتعلق بمكافحة المخالفات المتصلة بالتشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة الأموال من وإلى الخارج،</li><li>• مراجعة قانون الإجراءات الجزائية من خلال تعديل الأحكام المتعلقة بامتياز التقاضي،</li><li>• باشرت المفتشية العامة للمالية أكثر من 145 مهمة وبلغت أكثر من 280 تقريراً أساسياً وتلخيصاً وتكلفت بمهام موضوعاتية وتقييمية للسياسات العمومية.</li><li>• إعداد خارطة لمخاطر الفساد في الأوساط الرياضية،</li><li>• إعداد ميثاق وطني لاحترام المبادئ والقيم المتعلقة بالحوكمة الجيدة للهيكل الرياضية.</li></ul>	أخلة الحياة العامة

#### 2.1 . في مجال الممارسة الكاملة للحقوق والحريات

	حرية الاجتماعات والتظاهر
• تعديل القانون المتعلق بالجمعيات الذي يشجع بروز مجتمع مدني حر ومسؤول.	بروز مجتمع مدني حر ومسؤول
• إصدار القانون رقم 05.20 المؤرخ في 28 أبريل 2020 والمتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحته.	تعزيز الحوار والتشاور
• قصد تحضير الشباب لاستلام المشعل وتحمل مسؤولياته على الصعيدين السياسي والاقتصادي الاجتماعي.	

إن تصور مخطط وطني للشباب 2020 . 2024 من شأنه أن يجمع في إطار الحوكمة الموحد والمتناسق، مجموع الأجهزة العمومية المتعلقة بالشباب في خمسة ميادين ذات أولوية:

- التربية والتكوين وتدعيم قدرات الشباب،
- التشغيل والمقاولاتية و الابتكار،
- المواطنة والمشاركة في الحياة العامة السياسية حركية الشباب،
- الوصول إلى الخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية،
- الإعلام والاتصال والبحث حول الشباب.

ينبغي أن يتم ضمان ديمومة المخطط الوطني للشباب من خلال اعتماد قانون يتعلق بالشباب الذي تم النص عليه فعليا طبقا للمادة 73 من دستور 2020.

وضع مخطط  
وطني لترقية  
الشباب

### بعنوان تعزيز استقلالية القضاء:

#### بعنوان تحسين نوعية الأحكام التي يصدرها القضاء:

- إعداد عدة قانونية تضم مشاريع القوانين العضوية (إنشاء محاكم استئناف إدارية، مجلس الدولة) مشروع القانون المتعلق بالجنسية الجزائرية ومشاريع مراسيم عديدة (تسيير المحاكم الادارية، تغيير اللقب، اختصاصات المجالس القضائية)،
- تدعيم تكوين القضاة (أكثر من 295)،
- إقامة منظومة (النيابة العامة الإلكترونية) مما يسمح للمواطنين بإيداع شكاويهم عن بعد،
- تعميم التحاضر المرئي عن بعد خلال إجراءات التحقيق والمحاكمة.
- تسليم مستخرج صحفية السوابق القضائية رقم 3 عبر الانترنت،
- الاعفاء من تقديم شهادة الجنسية وصحفية السوابق القضائية في الملفات الادارية،
- استكمال المشروع التمهيدي للقانون الذي يعدل ويتم الأمر رقم 71 . 57 المؤرخ في 5 غشت سنة 1971 والمتعلق بالمساعدة القضائية،
- استكمال إقامة منظومة آلية لارسال بلاغات الطلاق وأوامر تعديل عقود الحالة المدنية في البلديات.

#### بعنوان تحسين أداء المنظومة العقابية:

- استلام 12 مؤسسة عقابية جديدة ذات طاقة استيعاب اجمالية لعدد 600 مكان،
- تمّ تسجيل 38.231 محبوس في مختلف المستويات الدراسية،
- 38.898 في التكوين المهني،
- 1.429 محبوس نجحوا في امتحان البكالوريا،
- 497 نجحوا في امتحان شهادة التعليم المتوسط.

عدالة مستقلة  
وعصرية

• إصدار الأمر رقم 20 . 03 المؤرخ في 30 غشت 2020 والمتعلق بالوقاية من

ضمان أمن

<p>عصابات الأحياء ومكافحتها، • تحضير نص القانون المتعلق بالوقاية من الاختطاف ومكافحته.</p>	<p>الأشخاص والممتلكات</p>
<p>• وضع إطار تنظيمي يحدد كفاءات ممارسي نشاط الإعلام عبر الأنترانات وبت التصويت أو التصحيح في ذات الموقع الإلكتروني (المرسوم التنفيذي رقم 20 . 232 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2020)، • إعداد القانون الأساسي للمؤسسة العمومية للبث السمعي البصري بالجزائر، • استكمال مشروع القانون المتعلق بنشاطات الإشهار والمشروع التمهيدي للقانون المتعلق بسبر الآراء: وسيعمل المشروعات التمهيديان على سدّ الفراغ القانوني المسجل على التوالي خلال ممارسة النشاطات وتنظيم ممارسات مجالات التدخل، • مراجعة إجراء تسليم البطاقة الوطنية للصحفي المهني، • مشروع المرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط وكفاءات ممارسة نشاط وكالة الاتصال، • تدعيم الساحة الإعلامية الوطنية من خلال إنشاء قنوات عمومية جديدة (القناة السادسة والقناة السابعة "المعرفة" والقناة الثامنة "الذاكرة" الموجهة على التوالي للعائلة ولترقية العلم والتاريخ).</p>	<p>ترسيخ حرية الصحافة ووسائل الإعلام</p>
<p><b>بعنوان تعزيز وترقية المرجع الديني الوطني:</b></p> <p>• تدعيم شبكة الهياكل الدينية وتعزيز دور وقيمة المسجد والمدرسة القرآنية والزوايا والفضاءات الدينية والروحية والثقافية (تدشين قاعة الصلاة بجامع الجزائر كمركز إشعاع علمي وروحي وفتح 68 مسجد...).</p> <p>• استكمال الإطار القانوني المتضمن: إنشاء المعهد الوطني للتكوين المتخصص (الذي يستقبل الطلبة الأجانب الحاصلين على منحة القادمين من دول افريقيا والساحل)، إحداث مركز للبحث والدراسات الدينية المتخصصة والذي يدعى "مركز الجزائر للوسطية والاعتدال"، • إحداث دار القرآن وهي مدرسة عليا لتكوين إطارات وزارة الشؤون الدينية، تم تنظيم مسابقة وطنية لاختيار 60 إماما لتأطير النشاط الديني في مسجد باريس الكبير.</p>	<p>تأكيد مكونات الهوية والذاكرة الوطنية وترقيتها وحمايتها</p>

## بعنوان الحفاظ على الذاكرة الوطنية:

- ترسيخ تاريخ 8 ماي "يوما وطنيا للذاكرة" إثر صدور القانون رقم 20 . 09 المؤرخ في 11 يوليو سنة 2020،
- إحداث قناة تلفزيونية عمومية "الذاكرة"،
- استعادة 24 جمجمة خلال سنة 2020، لشهداء المقاومة الوطنية وتم دفنهم بمقبرة العالية بمناسبة الاحتفالات المخددة للاستقلال يوم 5 جويلية 2020،
- رفع المعاش الممنوح للمجاهدين وذوي حقوق الشهداء والضحايا المدنيين وضحايا الألغام المتفجرة وذوي الحقوق.

## فيما يخص متابعة الإجراءات التشريعية:

- بادرت الحكومة بسبعة وعشرين (27) مشروع قانون، تتعلق بمراجعة مختلف النصوص التشريعية وأهمها الدستور،
- صادق البرلمان على 17 نص تشريعي ومن ضمن هذه النصوص أربعة (4) مشاريع قوانين تم إيداعها خلال سنة 2019.

## بخصوص الرقابة البرلمانية.

- تم عقد 15 جلسة للرد على الأسئلة الشفوية خلال هذه السنة على مستوى غرفتي البرلمان،
- وتم طرح 1891 سؤالاً كتابيا و 259 سؤالاً شفويا خلال سنة 2020 على مستوى المجلس الشعبي الوطني، وأما على مستوى مجلس الأمة فقد تم طرح 48 سؤالاً كتابيا و 20 سؤالاً شفويا،
- تم عقد ثلاث (3) جلسات استماع لستة وزراء وذلك في إطار تقديم السياسات القطاعية (الفلاحة الصحراوية لصحة والصناعة الصيدلانية والشؤون الخارجية والجالية الوطنية والكفاءات في الخارج).

علاقة متكاملة  
بين السلطتين  
التنفيذية  
والتشريعية

## 2. الفصل الثاني: من أجل إصلاح مالي وتحديد اقتصادي:

### 1.2. تبني الإصلاح المالي:

- تم خلال سنة 2020 نشر خمسة (5) مواقع: ثلاثة (3) مراكز للضرائب (مركز الضرائب الجزائر وسط ومركز الضرائب بيسكرة ومركز الضرائب بجاية) ومركزيين (2) جواريين للضرائب (المركز الجوازي للضرائب بعين بسام والمركز الجوازي للضرائب بسور الغزلان)،
- إعادة بعث عمليات إنجاز هياكل أساسية جديدة سنة 2020، حيث تم استلام 39 مركز للضرائب وبرمجة 65 مركز للضرائب و 122 مركز جوازي للضرائب من بين 250 التي تمت برمجتها،
- مواصلة نشر منظومة "جبايتك" التي تسمح بإجراء عدة عمليات للتسيير (استقبال الخاضعين للضريبة وملفاتهم والعمليات المحاسبية والوعاء الضريبي وتصفية الضرائب والتحصيل الضريبي ومراقبة التأجيل..).
- في انتظار استكمال برنامج المنشآت الأساسية للمدرية (العامة للضرائب وتعميم نظام الإعلام "جبايتك" على مجموع مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب) فإن أرضية التصريح عن بعد والدفع عن بعد هي قيد التطوير بالنسبة لكامل الخاضعين للضريبة التابعين لمفتشيات وقباضات الضرائب.

### إصلاح النظام الجبائي

وضع خدمات الكترونية للخاضعين للضريبة (التصريح بالضرائب مع ملء استمارات 650 و 612 واستمارة "الرسم على التوطين البنكي" وبالنسبة للمؤسسات المبرى فإنه يمكن القيام بالدفع الإلكتروني باستعمال نظام (TDB). وتم توفير 43 مطبوع قابل للتحميل منها 9 مطبوعات يتم ملؤها قصد السماح للخاضع للضريبة بأن يدلّي بتصريحاته المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الشامل والضريبة الجزافية الوحيدة والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والرسم العقاري.

- الشروع في التحضيرات، خلال سنة 2021، لإطلاق وحدات الرقابة والمنازعات والامتيازات الجبائية ومؤسسات النجاعة...
- إدراج أحكام جديدة قصد تدعيم التدابير الرامية لمحاربة الغش والتهرب الجبائي (تمديد الأجل العام لإطلاق الإدارة الجبائية، تأسيس وجوب إيداع كشوف الممولين من قبل المكلفين بدفع الرسم على المضافة، إلزامية إيداع كشوف الزبائن على دعامة الكترونية، إلزام المؤسسات التابعة للمصالح المزودة بنظام "جبايتك"، إصدار كشف تلخيصي سنوي عن طريق التصريح عن بعد).

## بعنوان الإصلاحات المتعلقة بالميزانية.

- إنجاز برنامج هام للهيكل الأساسية، لاسيما منها مقار مديريات البرمجة ومتابعة الميزانية.
- استكمال النصوص التطبيقية للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، وعددها 12 نصاً، حيث تمت المصادقة على 11 نصاً منها،
- تنفيذ التسيير الميزانياتي بحسب الأهداف ونشر SIGBUB على مستوى الدوائر الوزارية الأخرى وتكوين مجموع المتدخلين.
- نشر "ميزانية المواطن" لسنة 2021،
- بعنوان إصلاحات المحاسبة.
- استكمال القانون حول المحاسبة العمومية الذي يندرج في إطار الانتقال إلى التسيير بحسب الهدف.
- تطوير منظومة الإعلام في الخزينة، ومنظومة الدفع الجماعي ووضع شبكات بين الخزائن (التدعيم على مستوى الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة) «ACCT».

## بعنوان عصرنه إدارة الأملاك الوطنية.

- استكمال مسار رقمنة الوثائق العقارية على مستوى المحافظات العقارية (تمت رقمنة حوالي 12 مليون وثيقة)
- الانطلاق في برنامج إنجاز 170 مركزا عقاريا جديدا مشتركا بين البلديات (CFI) منها 93 مركزا تم إنجازها ودخلت حاليا طور الخدمة، وتوجد 26 مركزا قيد الإنجاز.
- وضع نظام الخدمة الإلكترونية لأتاوي تسليم وثائق مسح الأراضي من طرف الوكالة الوطنية لمسح الأراضي (ANC)، باستعمال المحطات النهائية للدفع الإلكتروني (TPE) على مستوى مواقع التسليم وعن طريق نظام عن بُعد بواسطة منصة المسح العقاري للتسليم على شبكة الانترنت (WATHIKACAD).

## بعنوان عصرنه إدارة الجمارك

- المبادرة بمراجعة قانون الجمارك عبر إعادة تنظيم إدارة الجمارك،
- إدخال الانسجام على مجموع النصوص التي تحكم النشاط الجمركي ورقمنتها من خلال تصميم نظام معلوماتي جديد (قيد التطوير مع الكوريين).
- تطبيق الخدمات عبر شبكة الإنترنت (ملئ سند المرور على مستوى الجمارك، إيداع العرائض، الإطلاع على التعريفات الجمركية لجميع المواد، إجراءات التجارة الخارجية، وكذلك كل النصوص القانونية التي يخضع لها النشاط الجمركي).

إقامة قواعد جديدة  
للحوكمة في مجال  
الميزانية

<ul style="list-style-type: none"> <li>• إطلاق منتجات مالية بديلة "الإسلامية" على مستوى البنوك والتأمينات (تم انجاز العملية على مستوى 75 وكالة بنكية عمومية)،</li> <li>• استكمال المشروع التمهيدي للقانون حول التأمينات.</li> <li>• تطوير أدوات المعاملة النقدية ووسائل الدفع الإلكتروني من خلال إطلاق 12 وكالة رقمية تسمح بوظائف جديدة (الإطلاع على الرصيد عن بعد، طلب دفتر الشيكات والبطاقات البنكية عبر الإنترنت، وكذلك كشوف المعاملات.....).</li> <li>• استكمال مشروع مرسوم حول منتج تكافل (TAKAFUL) الذي يسمح بتطوير منتجات التأمين البديل.</li> <li>• المشروع في استغلال الدفع عبر شبكة الإنترنت لبعض منتجات التأمين (الأضرار والأشخاص) والدفع عبر النقال التي توجد قيد التحضر.</li> <li>• تعميم المحطات النهائية للدفع الإلكتروني في وكالات المؤسسات العمومية للتأمين .</li> <li>• تمديد تخفيض الضريبة على أرباح الشركات لفائدة الشركات التي تم تسجيل أسهمها في البورصة، لمدة ثلاث سنوات قصد تشجيع المؤسسات على اللجوء الى السوق المالية لتغطية حاجات التمويل .</li> </ul>	<p>عصرنة المنظومة البنكية والمالية</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إلحاق الديوان الوطني للإحصائيات بوزارة الرقمنة و الإحصائيات،</li> <li>• استكمال مشروع المرسوم التنفيذي المتضمن تعيين أعضاء المجلس الوطني للإحصائيات قصد إنعاشه،</li> <li>• الانطلاق في مسار وضع المنظومة الإحصائية المحلية، حيث تم وضع خلايا إحصائية على مستوى الولايات والبلديات، مع الشروع في عملية جمع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى البلدي .</li> </ul>	<p>تطوير الإعلام الإحصائي الاقتصادي والاجتماعي</p>
<p style="text-align: center;"><b><u>بعنوان لجنة الوقاية من جائحة كوفيد. 19</u></b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تنظيم أشغال لجنة الوقاية، المكلفة بتقييم اثار جائحة (كوفيد. 19) وتقديم تقرير اللجنة.</li> <li>• <b><u>بعنوان مخطط الإنعاش الاقتصادي:</u></b></li> <li>• المشاركة في الأشغال التحضيرية وفي تنظيم الندوة الوطنية حول الإنعاش من أجل اقتصاد جديد، 18. 19 أوت 2020،</li> <li>• اعداد الإطار المنهجي لمتابعة تنفيذ أعمال مخطط الإنعاش الاقتصادي،</li> <li>• إعداد 6 تقارير لمتابعة التنفيذ الفعلي للتوصيات</li> <li>• تحرير الوثيقة النهائية المتعلقة بمخطط الإنعاش الاقتصادي 2020. 2024.</li> </ul> <p>وزيادة على ذلك، تم إعداد مذكرتين، تتعلق إحداها بإعادة دفع حركية التشغيل وتستعرض الأخرى حالة الاقتصاد الوطني في 2019 والظرف الاقتصادي في 2020.</p>	<p>تطوير الوظيفة الإستشرافية</p>

## في إطار تنفيذ الوظيفة الاستشارية

- الإنطلاق في ثلاث (03) دراسات استشرافية، والرهانات الاستراتيجية والنقدية لبلادنا، ويتعلق الأمر بما يلي:
  - ◀ الدراسة الاستشرافية حول الأمن الغذائي؛
  - ◀ الدراسة الاستشرافية حول الأمن الطاقوي؛
  - ◀ الدراسة الاستشرافية حول الرأس مال البشري والشباب.
- الانطلاق بالتعاون مع لجنة CEA في تحقيق جري في إطار دراسة حول الانتعاش الاقتصادي بعد أزمة كورونا، ودراسة حول تئمين الموارد المنجمية.

## 2.2 تشجيع النهوض الاقتصادي.

- المشروع التمهيدي للقانون حول ترقية الاستثمار قيد الاستكمال،
- المصادقة على إطار قانوني يتعلق بالمؤسسة المصغرة، وخصوصاً:
  - ◀ وضع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحت وصاية الوزارة المنتدبة للمؤسسات المصغرة،
  - ◀ إعادة دفع حركية جهاز دعم تشغيل الشباب وعصرنته من خلال تحويل وإعادة تنظيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى "وكالة وطنية لدعم وتطوير المقاولاتية".
  - ◀ مراجعة القانون الأساسي للتكافل التعاضدي وضمان خطر القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع من خلال إدخال مهام جديدة لمرافقة ومتابعة الشباب ذوي المشاريع الذين يواجهون صعوبة السداد،
  - ◀ مراجعة تدابير الدعم الممنوحة لحاملي المشاريع.
- وضع تدابير وطريقة عملية بالاتصال مع وزارة المالية لمعالجة مديونية المؤسسات المصغرة،
- الانطلاق، مع وزارة الصناعة، في برنامج تعزيز نوعية وقدرات التصدير لدى المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) (تحديد الحاجات إلى التكوين و 3 قطاعات نشاط ذات قدرات كبرى للتصدير).

ترقية إطار  
تطوير المؤسسة

- استكمال المشروع التمهيدي للقانون حول ترقية الاستثمار،
- إعداد تقرير، مع وزارة الصناعة، قصد إصلاح مجلس مساهمات الدولة، وتم تقديم اقتراحات في هذا الشأن،
- استكمال مشروع قانون حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع وزارة المالية
- استكمال مشروع مرسوم تنفيذي حول الشباك الوحيد المخصص لإتمام الإجراءات الجمركية عند الاستيراد، والعبور، والتصدير.
- تطبيق تدابير إلغاء قاعدة 49/51 وحق الشفعة في إطار أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2020 وقانون المالية لسنة 2021.

التحسين المعتبر  
لمناخ الأعمال

<p align="center"><b>بعنوان التنمية الاقتصادية</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• استكمال مراجعة قانون الاستثمار، الذي ينص على إلغاء المجلس الوطني للاستثمار (CNI) والإبقاء على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) كمخاطب واحد للمستثمر،</li> <li>• استكمال المشروع التمهيدي الذي يعدّل الأمر رقم 04 . 08 والنصوص المتخذة لتطبيقه، والمتعلقة بما يأتي: <ul style="list-style-type: none"> <li>◀ مشروع إنشاء الديوان الوطني للعقار الصناعي (ONFI) (تم استكمال المرسوم التنفيذي) الذي يهدف إلى إحداث هيئة وحيدة بعد دمج الهيئتين الموجودتين ANIREF و DIVINDUS</li> <li>◀ شروط وكيفيات منح امتياز الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والواقعة على مستوى المناطق الصناعية، والأصول الباقية للمؤسسات التي تم حلها والأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية والموجهة لإنجاز مشاريع الاستثمار: معايير وشبكة تصنيف طلبات المنح.</li> </ul> </li> <li>• الانطلاق في عملية التدقيق والتقييم للقدرات الاقتصادية والعقارية لحافضة القطاع العمومي التجاري الصناعي (SPMI).</li> <li>• مراجعة الإطار التنظيمي الذي يحكم صناعة المركبات ونشاط السيارات الجديدة، والصناعات الكهربائية والإلكترونية والكهرومنولية، والمناولة، وكذلك استيراد الشبكات المجددة.</li> </ul>	<p align="center">ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الاقتصادية واستغلال العقار الاقتصادي</p>
<p align="center"><b>بعنوان إعادة تنظيم العقار السياحي، تم تسجيل ما يأتي:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• 30 ملفا من ضمن 35 منطقة توسع سياحي تم استكمالها واقتراحها، وتجري دراسة 25 ملفا آخر لمناطق توسع سياحي جديدة،</li> <li>• استفادة 116 موقع من التمويل قصد تهيئتها، وتجري تهيئة 10 مناطق توسع سياحي أخرى.</li> </ul>	
<p align="center"><b>بعنوان التهيئة السياحية:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• توجد 16 دراسة لمخطط التهيئة السياحية قيد الانتظار لعرضها على اللجنة الوزارية المشتركة، وتوجد 10 دراسات أخرى قيد استكمال إجراءات الموافقة عليها.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• انجاز تقرير يتعلق بالصناعات التحويلية (الحلفاء)،</li> <li>• انجاز تقريرين (2) يتعلقان بحاجات الصناعة التحويلية للبطاطس وقدرات زيت الزيتون و تقديرات تصديرها .</li> <li>• استكمال مراجعة قانون المناجم (1405) بهدف ضمان جاذبية قطاع المناجم،</li> <li>• الإنطلاق في المشاريع الكبرى الصناعية المنجمية المهيكلة، تحويل الفوسفات (ولاية تبسة) منجم الحديد في غار جبيلات (ولاية تندوف) استغلال منجم الزنك والرصاص في وادي أميزور (ولاية بجاية)،</li> <li>• الانطلاق في مشروع إنشاء شركة تطوير واستغلال منجم بلاد الهضبة (تبسة) والتحويل الكيميائي للفوسفات وصناعة أسمدة في الجزائر،</li> <li>• الإنطلاق في برنامج استثنائي في البحث المنجمي للبحث عن الباريت و الفحم و البوتاس و التربة النادرة.....</li> </ul>	<p align="center">تطوير إستراتيجية الفروع الصناعية والمناجم</p>

## بعنوان المحروقات

- استكمال 26 نفا تطبيقيا لقانون المحروقات ،
- تحديد أسعار منتجات الطاقة (المحروقات، وغاز البترول المميع المستعمل كمحروقات، والكهرباء والغاز)،
- استكشاف وتطوير 485 ألف متر من الحفرة في 2020، مع الانتهاء من حفر 166 بئرا، أي ما نسبته 44% مقارنة بسنة 2019،
- تصدير 82,2 مليون طن موافق بترول (TEP) من المحروقات، بقيمة 20 مليار دولار أمريكي، أي مستوى انخفاض قدره 11% و 40% مقارنة بنسبة 2019، وفي المعدل، فإن أسعار النفط ارتفعت إلى 42 دولار للبرميل في 2020، مقابل 64 دولار للبرميل خلال السنة المالية، أي ما يمثل خسارة في حدود 23 دولار للبرميل (-35%).
- بلوغ حوالي 8200 كلم من النشاط الزلزالي (2D)، أي انخفاض قدره 43%، وارتفاع قدره (+14%) من النشاط الزلزالي (3D) في حوالي 17000 كلم مربع، أثمر عن انجاز 18 اكتشافا، منها 8 اكتشافات من الزيت، و 7 اكتشافات من غاز المكثفات و 3 اكتشافات من الغاز .
- وإنتاج 142 مليار متر مكعب موافق بترول من المحروقات الأولية و 28 مليون طن من المنتجات المكررة، و 24 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المميع GNL، أي مستوى انخفاض قدره 10% و 16% مقارنة بسنة 2019.
- البدء في تشغيل مكمنين اثنين (بركين شمال وتينهرت نحو أو هانت) بإعادة تأهيل لوحدات الثانوية الجنوبية لحاسي مسعود وإعادة دفع حركية حقل الحمراء وحاسي الرمل واستكمال الدراسة المتعلقة بتطوير مناهج الاسترجاع المدعم لحقل حاسي مسعود،
- استكمال 4 دراسات لتقييم قدرات أحواض تندوف والشلف وفرسيكا وبشار، بهدف إعادة تجديد الاحتياطات،
- الإعداد الجاري للدراسات المتعلقة بمشاريع برنامج تطوير البتروكيميا (الميثيل الثلاثي وبوثيل الأثير) «MTBE»، (والخطي الكيل بنزان) «LAB» ومركب PDH/PP (أرزيو مع توتال)، ومركب PEHD/PP للبوليتيلان، والتكسير البخاري للنفط ميثانول ومشتقاتها).
- رفع مستوى إنتاج بنزين مصانع التكرير الموجودة واستبدال الغازوال في محطات ضخ المياه عين صالح . تامنغست (التوقف عن استيراد البنزين ابتداء من أول جانفي 2021 والانتقال الى استعمال أنواع البنزين الجديد، المرتقب في أول أفريل 2021).
- استكمال دراسة الهندسة التمهيدية (feed) لمشروع مصنع التكرير بحاسي مسعود (5 ميغاطن) ومراجعة حافظة مشروع التكسير للفيول - RAIK سكيكدة،
- الاستكمال الجاري لقنوات نقل الغاز وقنوات نقل البترول الآتية: "GG142"، خط (امجدل-برج منايل)، "22"/24 OBI خط (المسيلة-بجاية) "48 GPDF"، (خط العريشة-بني صاف)، وأنبوب نقل الغاز "Gazoduc 12" (تيغنتورين-السكيرفاف).

تطوير الموارد  
الطاقوية

## بعنوان الكهرباء وتوزيع الغاز.

- بداية تشغيل محطات توليد كهرباء الجديدة التي سمحت ببلوغ طاقة ثابتة للكهرباء قدرها 23 جيجاواط بدل 22 جيجاواط في 2019.
- إنتاج 74 تيراواط/ساعة من الطاقة الكهربائية في 2020 بنسبة انخفاض قدره 3% مقارنة بنسبة 2019.
- انجاز أكثر من 4200 كم من الخطوط الكهربائية (الضغط العالي، والضغط المتوسط والضغط المنخفض) و785 مركز (الضغط المتوسط والضغط المنخفض) وكذا 450 كم من الأنابيب و 49 مركز للغاز.
- الاستلام الجاري لمحطتين (2) لتوليد الكهرباء في بلارة (890 ميغاواط) والنعامة (604,5 ميغاواط)،
- الانطلاق في وضع منصة رقمية لمتابعة الرخص المتعلقة باستيراد واقتناء وتصدير المنتجات الكيميائية الخطرة.
- مراجعة آجال صلاحية الرخص لاقتناء المنتجات الحساسة من السوق الوطنية (سنة واحدة بدل 6 أشهر).
- تعديل القرار المتعلق بتسليم الاعتماد الخاص بالمواد والمنتجات الكيميائية الخطرة.
- الانطلاق المنهجي لأشغال ربط المستثمرين الموجودين بالقرب من الشبكات الكهربائية والغازية،
- الشروع في أشغال الربط دون إلزامية دفع تسبيق على كشف المقايضة، وإعادة الجدولة على مدة 36 شهراً من دفع المقايضة.
- وضع منصات رقمية لإدخال ومتابعة طلبات الترخيص بممارسة الأنشطة المرتبطة بالقطاع وكذا نشاطات ربط المستثمرين بشبكة الكهرباء والغاز،
- تحويل إنجاز المدينة الجديدة حاسي مسعود إلى وزارة السكن (نشر المرسوم الذي يحدد مهام وتنظيم مؤسسة المدينة الجديدة، وتحويل الوثائق الإدارية والمالية، وتقديم عملية التحويل للحكومة).

## بعنوان إقامة الإطار التنظيمي والتشريعي المتعلق بالصناعة الصيدلانية، تم تسجيل:

- صدور الأمر رقم 20 . 02 المؤرخ 30 غشت 2020، الذي يعدل ويتمم القانون رقم 18 . 11 المؤرخ في 2 يوليو 2018 والمتعلق بالصحة؛
- إعداد ونشر أربعة (4) مراسيم تنفيذية تتعلق بكيفيات تسجيل المواد الصيدلانية، وكيفيات المصادقة على المستلزمات الطبية واللجنة الاقتصادية القطاعية المشتركة للأدوية، والوكالة الوطنية للمنتجات الصيدلانية، وكذا نصوصها التطبيقية (8 قرارات).
- استكمال مشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بالمؤسسات الصيدلانية.
- التنصيب الفعلي للجان التسجيل والمصادقة وكذا اللجنة الاقتصادية القطاعية المشتركة للأدوية.

الصناعة  
الصيدلانية

## بعنوان تطوير الصناعة الصيدلانية من خلال مشاريع ذات قيمة مضافة عالية، تجدر الإشارة إلى:

- تدشين خط إنتاج "فارينوكس" المماثل بيولوجيا لإينوكسابارين عن طريق الحقن "لوفنوكس" بقدرة 75.000 وحدة يوميا،
- توقيع "صيدال" على اتفاق شراكة مع مخبر فايزرومذكرة تفاهم مع شركة كورية "CKD OTTO".
- تحضير مشروع الشراكة بين مجموعة "صيدال" وصاحب الريادة الدانماركي للأنسولين "نوفو نورديسك".

## بعنوان تعزيز قدرات إنتاج الدواء ووسائل الحماية والتشخيص في إطار محاربة وباء كوفيد.19، تم تسجيل:

- زيادة عدد مصنعي الأقنعة الواقية الطبية من 4 إلى 12 (بلوغ قدرة إنتاجية يومية بـ 790.000 قناع من النوع الخاص بالعمليات الجراحية، و 130.000 قناع واقى من نوع "KN95").
- زيادة القدرة الإنتاجية للأقنعة الواقية البديلة (بلغ عدد المنتجين 1635).
- رفع عدد مصنعي الإكسجين الطبي من 2 إلى 4 مع توحيد وسائلهم المتاحة (القدرة الإنتاجية اليومية 340.000 لتر).
- الانتقال إلى التصنيع المحلي لوسائل أخذ العينات والتشخيص (علب أخذ العينات، فحص الكشف عن الفيروس "PCR" والفحوص السريعة المتعلقة بالدم والمضادة للجينات).

## فيما يخص ضبط السوق عبر إقرار شهادة الضبط عند الإستيراد، فقد سجل:

- توقيع 5849 شهادة سنة 2020،
- حظر استيراد المنتجات المصنعة محليا بكمية كافية و/أو بمخزون فائض،
- محاربة تضخيم الفواتير (المراقبة المؤكدة لأسعار المستلزمات الطبية والمواد الأولية، علما أنها غير خاضعة للإدارة وبإمكانها أن تشكل تضخيم الفواتير).

## بعنوان التصديق التلقائي للأسعار المقترحة من المؤسسات الصيدلانية الطالبة للتسجيل، تم القيام بتسجيل 320 دواء مصنع محليا.

## في إطار الوقاية ورفع النفاذ المحتمل للمخزونات، فقد تم تسجيل:

- المتابعة المستمرة لوضعية المخزونات المصرح بها كل أسبوع من طرف المتعاملين،
  - إنشاء لجنة مكلفة بالإشراف على السوق تضم مجموع المتعاملين المتدخلين في سلسلة الدواء وكذا ممثل أصحاب الطلب.
- في مجال السياسة الجديدة لتحديد أسعار الدواء الخاضع للتسجيل، فقد تم تقييم نسبة الإدماج مع مراعاة تكلفة المدخلات المستوردة وتحديد الأولويات في مجال التسجيل فيما يخص التصنيع المحلي.

<p>تحضير برنامج وزارى مشترك لتكوين الشباب، لاسيما فيما يخص استغلال الذهب.</p>	<p>تعزيز القدرات المؤسسية في مجال التطوير الصناعي والمنجمي</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• استكمال مشروع قانون إطار يتعلق بمحاربة الغش،</li> <li>• إعداد خارطة وطنية رقمية للمنتجات الجزائرية،</li> <li>• إلغاء القانون رقم 16 . 09 المتعلق باستثمار حق الشفعة المخول للدولة المنصوص عليه في المادتين 30 و 31 من القانون ذاته، باستثناء التنازل عن حصص الشركات في الهيئات التي تمارس نشاطا استراتيجيا يتطلب ترخيصا من الحكومة،</li> <li>• الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات بيع الشعير والذرى الموجهة لتغذية الدواجن على غرار تلك الموجهة لتغذية المواشي.</li> <li>• الإعفاء من حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة لعمليات المتعلقة باستيراد بذور الصويا الموجهة لإنتاج الزيت المصفى على أساس نبات الصويا،</li> <li>• إلزام المستوردين ومحولي السكر الأحمر وزيت الصويا الخام بالاستثمار في إنتاج المواد الأولية،</li> <li>• مواصلة برنامج إعداد الأنظمة التقنية قصد التأكد من نوعية المنتجات المستوردة وكذا لتشكيل أداة حاضرة غير تعريفية (تخص هذه الأنظمة التقنية على الخصوص، فروع الصناعة الغذائية (الأجبان واللحوم) ومواد البناء (الجير والجبس والحصى والخرسانة المسلحة...).</li> <li>• الترخيص باستيراد سلاسل وتجهيزات الإنتاج المجددة، غير تجهيزات نقل الأشخاص والسلع مواد التجهيزات الجديدة،</li> <li>• إدراج تدابير في قانون المالية تحظر استيراد المنتجات الفلاحية خلال فصل الجني وكذا لحوم الأبقار،</li> <li>• إطلاق عملية تعريف المواشي (عملية نموذجية مسّت 8566 رأس أبقار في بجاية و 10100 بتلمسان)،</li> <li>• إطلاق مشروع إنجاز مصفاة حاسي مسعود بطاقة 5 ملايين طن (مرحلة الهندسة)،</li> <li>• تسجيل 320 دواء تم تصنيعه محليا في انتظار التسجيل منذ عدة سنوات.</li> </ul> <p>زيادة على ذلك، وقصد حماية المنتج المحلي من الممارسات غير الشرعية وتحضير علامة وطنية، تم استكمال قرار وزارى مشترك يحدد الشروط والكيفيات المطبقة على الوسم بالترميز العمودي على المنتجات الموجهة للإستهلاك البشرى.</p>	<p>تثمين الإنتاج الوطني</p>

- تم استكمال مشروع القرار المتضمن تحيين قائمة المواد الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي،
  - إدماج نشاطات استيراد المواد الأولية من المنتجات والسلع الموجهة للبيع على حالتها ضمن النشاطات المعنية بتطبيق القاعدة (49/51) على الاستثمارات الأجنبية،
  - تم خفض الواردات إلى 7,5 مليار دولار أمريكي عند نهاية 2020 من 10 مليار دينار المستهدفة،
  - تم اقتصاد مبلغ 6,6 مليون دولار أمريكي من استيراد زيوت التشحيم و 42 مليون دولار من كميات البترول الخام المستوردة «BBT» (استبدال كميات البترول الخام المستوردة بأحد الأعباء الداخلية) من خلال رفع إنتاج وقود المصافي الموجودة إلى أقصى الحدود وكذا تعويض استعمال الغاز أويل في محطات الضخ لأنبوب المياه عين صالح . تامنغست،
  - تمت المصادقة على الاتفاق المتضمن إحداث منطقة التبادل الحر الإفريقية من قبل البرلمان.
- وقد تم استكمال التقارير التقييمية لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاق المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، والاتفاق التعريفي التفضيلي مع تونس، وتم عرض ذلك على تقدير السلطات.

ترشيد الاستيراد  
وترقية الصادرات

#### زيادة على ذلك، وفيما يخص ترقية الصادرات:

- استكمال الوثيقة المتعلقة بإثراء الاستراتيجية الوطنية للصادرات،
- إدخال تسهيل لفائدة عمليات التصدير خارج المحروقات وذلك بالسماح بتحرير السلعة عند التصدير وإرجاء معالجة المنازعات المحتملة،
- استكمال مشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بالمناطق التجارية الحرة الخاصة بالتصدير،
- وضع آلية على مستوى الحدود البرية (النقطة الكيلومترية 0) تسمح بتصدير المنتوجات الجزائرية نحو مالي والنيجر وموريطانيا،
- إنشاء أرضية عند التصدير ووضعها على مستوى (ألكس)

- فيما يخص السجل التجاري الإلكتروني، امتثل 1.399.504 تاجر لهذه المتطلبات من مجموع 2.125.540 أي 65,84 % ،
- استلام سوقين للجملة في ولايتي الجلفة ومعسكر وإحياء نشاطات سوقى سطيف وعين الدفلى،
- نشر أربعة (4) مراسيم تنفيذية تتعلق بالقرابة وطرق التحليل (مراقبة الغش ومحاربتة)،
- استلام أربعة (4) مخابر سنة 2020 وعشرة (10) أخرى مقررة لسنة 2021 مخصصة لمراقبة النوعية وقمع الغش وكذا اعتماد ثمانية (8) مخابر،
- استكمال مشروع مرسوم تنفيذي يتعلق بوضع شبكة مخابر للتجارب والتحليل،

تطهير المجال  
التجاري

<ul style="list-style-type: none"> <li>• الدخول حيز التنفيذ لقرار وزاري مشترك يتعلق بشروط ممارسة تجارة المقايضة وتجارة الجملة في جويلية سنة 2020 على مستوى ولايات الجنوب الأربع (أدرار وتامنغست وإليزي وتندوف)،</li> <li>• وجود دفتر للشروط قيد التحضير بخصوص الحصول على ثمانية (8) مخابر متنقلة للمراقبة التحليلية للمنتجات الغذائية،</li> <li>• في إطار تقييم نظام تعويض تكاليف النقل البري للسلع نحو ولايات الجنوب، فإن الإطار التنظيمي الخاص بذلك قيد الإعداد وذلك بهد توحيد نمط التمويل وتحديد عدد الولايات المستفيدة،</li> <li>• تم استكمال مشاريع مراسيم تنفيذية تسمح بتقييم أنظمة الإنتاج والتوزيع للحليب والدقيق الأبيض والدقيق المدعمة وجهاز تعويض أسعار زيت المائدة والسكر الأبيض.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تم تحضير دفتر شروط من أجل إطلاق 100 ميغاواط في المحطات الشمسية والكهربائية الضوئية، ومن ضمن الأولويات انشاء شركة لإنجاز محطات إنتاج الكهرباء انطلاقا من مصادر متجددة وتحيين عملية البحث عن قطع الأراضي المعنية سلفا،</li> <li>• إيجاد حلول للطاقة الشمسية للقري والمساكن الفردية والمساجد والمدارس وبعض النشاطات الاقتصادية لاسيما منها النشاطات الفلاحية والنشاطات الزراعية الرعوية،</li> <li>• تأهيل التنظيم المتعلق بتشجيع إنتاج الكهرباء انطلاقا من مصادر متجددة،</li> <li>• إنشاء معهد الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة وإطلاق تكوين فيما بعد التدرج المتخصص في ميدان الانتقال الطاقوي (القرار رقم 1017 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 2020 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)،</li> <li>• تحويل 34% من حاضرة البنزين إلى غاز البروبان المميع وقود (GPL/C) وذلك على مستوى الإدارات والمؤسسات العمومية (أي 6340 سيارة من مجموع 18700)،</li> <li>• إنجاز دراسة تجريبية للتصنيع الوطني لمجموعة التحويل GPL/C (نسبة الإدماج 60%)،</li> <li>• التصديق على سخان الماء الشمسي الجزائري من طرف مركز تطوير الطاقات المتجددة، وتحديد المؤسسات الوطنية لتصنيع سخانات المياه الشمسية ووضع آلية مالية تحفيزية لتشجيع الأسر على اقتناء هذه السخانات.</li> </ul>	<p>الانتقال الطاقوي</p>
<p><b>الفلاحة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• بهدف تشجيع الانتاج الوطني من بذور البطاطا وتعميم استعمال ذلك مع 80% من المساحة المزروعة، تم تسجيل ربح قدره 7 ملايين أورو نتيجة لتقليص الواردات من البذور بمقدار 92.700 طن في السنة المنصرمة إلى 21.700 طن في سنة 2020،</li> </ul>	<p>الفلاحة والصيد البحري العصريين، من أجل أمن غذائي أفضل</p>

## **بعنوان الري التكميلي، تم تسجيل في سنة 2020:**

- رصد 154.617 هكتار موزعة على 33 ولاية و 655 بلدية و 3.109 منطقة، بالنسبة لـ 16.524 مستثمرة مع تجاوز الأهداف المحددة 147.000 هكتار، بتوسعة 20.000 هكتار، أي زيادة قدرها 7.617 هكتار،
- حشد الموارد المائية من خلال 13.319 كل منشآت الري مجتمعة،
- مراجعة نظام الدعم الموجة لمنشآت الري الصغيرة التي في طور الاستكمال،

## **بعنوان التسهيلات الممنوحة خلال الحملة الفلاحية:**

- إحداث شبكات وحيد على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة، قصد تسهيل الحصول على قرض حملة "رفيق"،
- إلى غاية اليوم، بلغ عدد الملفات المودعة على مستوى الشبابيك الوحيدة 13.830 ملفا تم قبول 12.842 ملفا، أي بنسبة 87% مقارنة بما يقابل ذلك من مساحات جاهزة لزراعتها قدرها 380.000 هكتار،
- تخفيف الإجراءات والملفات المتصلة بالتمويل من المدخلات، ورصد، على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة، حجم مليون قنطار من الأسمدة مقابل 829.000 قنطار خلال الحملة المنصرمة،
- مراجعة الاتفاقيات مع البنك الجزائري للتنمية الفلاحية فيما يخص قرض حملة "رفيق" وقرض "التحدي"، مع تخفيف إجراءات منح القروض وتوسيع ذلك ليشمل جميع فروع النشاط،
- إطلاق عملية تحديد المواشي: خصت العملية الرائدة المواشي من أبقار في ولايتين (بجاية 8.566 رأس وتلمسان 10.100 رأس)،
- برنامج توصيل الكهرباء الفلاحية: تخص هذه الحصيلة 62.004 مستثمرة، منها 28.099 مستثمرة في الجنوب، لقوام مادي يقدر بـ 80.802 كلم منها 20.784 كلم على مستوى الجنوب،
- وضع و/أو مراجعة أنظمة الدعم: (التمويل "بالنخالة" المتأتية من المطاحن، لفائدة المربين، التشجيع على إنشاء مشاتل للأبقار الولود، دعم حفر الآبار، إدماج الحليب الطازج مع الحليب المبستر الموضب المدعم (الحليب في أكياس)، دعم المنتوجات الفلاحية (الطماطم الصناعية والبطاطا والثوم)، دعم منشآت الري الصغيرة،

## **بعنوان التدعيم المؤسسي:**

- تنظيم المهنة من أجل إنشاء تعاونيات فلاحية (المرسوم التنفيذي رقم 274.20 المؤرخ في 29 سبتمبر سنة 2020 الذي يحدد القواعد المطبقة على التعاونيات الفلاحية)،
- إنشاء الديوان الوطني لتنمية الفلاحة الصناعية في الأراضي الصحراوية قصد ترقية الاستثمار الفلاحي في المناطق الصحراوية وتنمية الزراعات الصناعية كالزراعات الزيتية والشمندر السكري.

وفي هذا الإطار، تمت مباشرة عمل مع الوكالة القضائية الجزائرية في شهر أوت 2020 لتحديد الحافطة العقارية التي ينبغي وضعها تحت تصرف الديوان الوطني لتنمية الفلاحة الصناعية في الأراضي الصحراوية على مساحة تتربع على 7,5 ملايين هكتار، وتم تحديد طاقة كامنة عقارية تبلغ 500.000 هكتار، كمرحلة أولى،

- تحسين الإطار التشريعي وتعزيزه من خلال إعداد ثلاثة (3) مشاريع تمهيدية لقوانين (النظام الغابي، حماية الأراضي الفلاحية وأراضي الرعي)،
- تعزيز جهاز البحث: عبر إنشاء خمس (5) وحدات بحث بموجب قرارات وزارية مشتركة مؤرخة في 12 أكتوبر سنة 2020.

### بعنوان تنمية الفروع الاستراتيجية:

**الدّرى:** في مساحة مزروعة انتقلت من 79 هكتار سنة 2019 إلى 8.300 هكتار خلال حملة 2020 مع إنشاء نقطة تجميع هي فيد الإنجاز من الديوان الوطني لأغذية الأنعام،

**الكولزا:** إطلاق برنامج على 3.200 هكتار منها 1.000 هكتار من البذور للسماح ببذر قرابة 100.000 هكتار السنة القادمة في إطار القضاء على الأراضي البور،

**الشمندر السكري:** إقامة منصات للتجارب على مستوى المحطات التابعة للمعهد التقني لزراعة البقول والزراعات الصناعية والمعهد التقني للزراعات الكبرى والفلاحين على مستوى ولايات الجنوب: أدرار، الوادي، تقرت، غرداية، والولايات الشمالية: عين الدفلى، قالمة، سيدي بلعباس، الطارف،

- إنجاز مركبات التبريد: الانتهاء من 13 مشروع بقدرة تبريد 158.000 م<sup>3</sup> أي (i) أربع (4) منصات لوجيشة للتبريد، (ii) ثمانية (8) مركبات تبريد للتخزين و (iii) مركب تبريد واحد للتجميع،
- استئناف نشاط الصيد المقنن بعد 25 سنة من التوقف مع تنصيب المجلس الأعلى للصيد،

### بعنوان تنمية الغابات:

- تم غرس 10,5 مليون شجرة في إطار المخطط الوطني للتشجير،
- إحياء السد الأخضر: إنشاء جهاز وزاري مشترك لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر،

**في مجال التنمية الريفية،** مست أعمال قطاع الفلاحة الجوانب الآتية:

- إنجاز وإعادة تأهيل 1.000 مللتر من نقاط المياه الخاصة بالرعي (الحفر والآبار) مع استهداف 5000 مللتر،
- وضع 96 وحدة للتجهيز تستخدم الطاقة الشمسية تحت تصرف صغار الفلاحين مع استهداف 480 وحدة،
- إنشاء 420 وحدة صغيرة لتربية الماعز (الوحدة : تيسين وعشر (10)

- معزات أو (خمس (5) معزات وتيس واحد) مع استهداف 700 وحدة،
- إنجاز 120 حوض صغير لتجميع المياه (10 م كأقصى حد) مع استهداف 999 وحدة،
- وضع 3.266 وحدة تجهيز لأنظمة السقي المقتصدة للمياه (0,5 هكتار كأقصى حد)، تحت تصرف صغار الفلاحين، مع استهداف 8.165 وحدة،
- اقتناء 270 بيت بلاستيكي أنبوبي بمساحة 40 م كأقصى حد، مع استهداف 676 وحدة،
- إنجاز 1.850 ملجأ صغير لتخزين المنتجات الفلاحية، مع استهداف 4.614 وحدة،
- وضع 100 وحدة من خلايا النحل، لفائدة صغار الفلاحين، مع استهداف 252 وحدة و 20.000 غرس وجهاز، مع استهداف 50.000،
- فتح وتهيئة 145 كلم من المسالك الفلاحية، مع استهداف 300 كلم،
- حشد الموارد المائية من خلال إنجاز 38 نقطة مياه، مع استهداف 70 وحدة،
- غرس الأشجار غير المثمرة: 312.500 مغروس، مع استهداف 515.770 شجرة،

### **بعنوان تربية المائيات البحرية على نطاق واسع:**

- إنجاز ثمانية (8) مشاريع استثمارية خاصة جديدة في تربية الأسماك البحرية على نطاق واسع (بجاية وبومرداس وتيزي وزو)،
- ثلاث (8) مؤسسات جديدة لتربية المحار (بومرداس وعين تيموشنت)،
- منح امتيازات لإنجاز مزرعتين لتربية الجمبري (غليزان وتيبازة).

### **بعنوان تربية المائيات في المياه العذبة على المستوى القاري والصحراوي:**

- إطلاق ثلاثة (3) مشاريع مبتكرة لزراعة الطحالب (خنشلة وعين الدفلى وتلمسان) ومشروع تربية الأسماك والأعشاب المائية ومشروعين في تامنغست (سبيرولينا و أسماك تيلابيا)،
- استغلال المزرعة النموذجية لتربية الجمبري بحاسي بن عبد الله (ورقلة) ودخول وحدتها لصناعة الأغذية خط الإنتاج،
- الانطلاق في إنشاء بؤرتين في بوسماعيل وزموري من مجمل ست (6) بؤر المقررة في برنامج عمل القطاع،
- تطوير تربية المائيات المدمجة مع الفلاحة (تكوين 2.000 مزارع ومرافقة عملية زرع أحواض الري التابعة لهم).

### **بعنوان تربية المائيات في عرض البحر:**

- إعداد نصوص تنظيمية تحكم نشاط الصيد البحري الكبير والتكفل بالنقل والتوصيل وتسويق منتجات الصيد البحري،
- صيد التونة الحمراء الحية بعنوان سنة 2020، وتم صيد إجمالي الحصص الممنوحة للجزائر (1.650 طن) بواسطة السفن الثلاث والعشرين (23) الحاملة للراية الوطنية والتي شاركت في عملية الصيد هاته،

## **بعنوان تربية المائيات وتسيير واستغلال الصيد البحري التقليدي والساحلي:**

- استكمال الدراسة المتعلقة بمخطط تهيئة وتسيير المصائد الجزائرية وإطلاق وضع 14 مخطط خاص بالولايات الساحلية،
- تكوين 70 غواص مهني لاستغلال المرجان،
- إعداد نص تنظيمي يتعلق بالترخيص باستغلال مواقع الأحواض الجافة وكذا نموذج تحسين ظروف الرسو (شواطئ الرسو)،
- البناء والصيانة البحرية بقدرات وطنية لأسطول مراكب الصيد وتربية المائيات،
- إطلاق منصة للصناعة الميكانيكية البحرية تضم مجموع المتدخلين الوطنيين في ميدان المحركات البحرية،
- إطلاق رابطة لمراكز البحث المتعددة النشاطات للبحث التطبيقي في ميدان التكنولوجيات المائية.

## **بعنوان السياحة:**

### **في إطار ترقية وتحسين صورة الوجهة السياحية ومنتجات السياحة:**

- استكمال البطاقة التقنية لعصرنة 34 حماما حمويا موزع على 18 ولاية،
- المشاركة في العديد من المعارض الافتراضية وتوزيع الأفلام الترقية حول السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية وكذا استغلال العديد من المنصات الرقمية للترقية والاشهار الالكتروني،

### **بعنوان الحماية الفكرية لمنتجات الصناعة التقليدية ومحاربة المنتجات المقلدة:**

- مراجعة دفتر الشروط وإجراءات منح علامة الجودة لفخار بيدر لتلمسان (إطار التعاون الدولي (P3A)،
- وضع علامة الدمغة على 398 زربية.

### **في إطار ترقية وتسويق منتجات الصناعة التقليدية واستغلال الفضاءات العمومية، تم القيام بما يأتي:**

- إعادة فتح ورشات ومجال الحرفيين في دور ومراكز الصناعة التقليدية،
- تنظيم 380 دورة تكوينية لفائدة 5500 حرفي قصد تحسين مستوياتهم ونوعية منتجاتهم وخدماتهم وكذا اختبارات التأهيل المهني من أجل الحصول على بطاقة حرفي،
- إعفاء الحرفيين من تكاليف الإيجار (المحال، الورشات والهاكل القاعدية للصناعة التقليدية)،
- مرافقة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف لإطلاق تطبيقين إلكترونيين: "ألو حرفي" ومحل البيع عبر الأنترنت،

من أجل صناعة  
سياحية وصناعية  
حقيقية

- موافقة ثلاث (3) مؤسسات خاصة (مؤسسة ناشئة في ميدان عصرنة مراكز المحطات النهائية للدفع الإلكتروني ومؤسستين في ميدان المنصات الرقمية)،
- تحيين التكوين المعتمد على مستوى المدارس الخاصة (95 مدرسة خاصة متخصصة في الفنادق والسياحة والصناعة التقليدية).

### بعنوان الصناعة السينماتوغرافية:

- استكمال مشروع مراجعة القانون رقم 90 . 03 المتعلق بالسينما،
- استكمال ملف إنشاء المدرسة العليا للسينما (وأرسل الملف لمصالح الوزير الأول)،
- إطلاق مشروع إنشاء المركز السينماتوغرافي الجزائري (استكمال المراسيم التنفيذية المتضمنة حل المركز الجزائري للسينما والمركز الجزائري لتطوير السينما).
- مرسوم تنفيذي يتضمن تحسين الوضعية الاجتماعية المهنية "للمنتج الثقافي".
- إطلاق عملية لإحصاء وترقية المهن الفنية (تم تحيين مدونة المهن)،
- مراجعة كفاءات التمويل والمساعدات للسينما،
- إطلاق مشروع إنشاء المركز السينماتوغرافي الجزائري (استكمال المراسيم التنفيذية المتضمنة حل المركز الوطني للسينما والسمعي البصري وكذا المركز الجزائري للسينما والمركز الجزائري لتطوير السينما)،
- مرسوم تنفيذي يتضمن تحسين الوضعية الاجتماعية المهنية "للمنتج الثقافي"،
- إطلاق عملية لإحصاء وترقية المهن الفنية بالتعاون مع مصالح وزارة العمل والوكالة الوطنية للتشغيل (تم تحيين مدونة المهن).
- في إطار تأسيس المسابقة الفنية، تم إطلاق مسابقة "الفيلم المصنوع في المنزل" بالتنسيق مع التلفزيون الجزائري قصد مرافقة الأطفال خلال فترة الحجر،
- مراجعة كفاءات التمويل والمساعدات للسينما.

### بعنوان تحسين نوعية الربط بشبكة الانترنت وتعميم النفاذ إلى الانترنت ذي التدفق العالي والعالي جدا، فقد تم:

- استكمال أشغال مشروع الكابل البحري أورفال/أفال (وهران . فالانسيا) والجزائر. فالانسيا) والبدء في استغلال النظام بطريقة فعالة بطاقة ابتدائية قدرها 200 جيجابايت في الثانية ونطاق التردد الذي انتقل من 1,7 إلى 2,4 تيرابايت في الثانية.
- إنجاز 7046,93 كلم من الروابط المصنوعة من الألياف البصرية من بين 9000 كلم المقرر إنجازها أي بمعدل إنجاز 78,30%،
- إقامة 182 موقع للحزم الهرتزية الرقمية من 200 المقررة أي بمعدل تقدم بنسبة 91%،

تطوير المنشآت  
الأساسية لدعم  
تكنولوجيات  
الإعلام والاتصال

- إنجاز مشروع توسعة العمود الفقري (شرق/غرب)،
- استكمال العمود الفقري العابر للصحراء المنجز على أساس الألياف البصرية: 5 أشطر من بين 8 تم إنجازها (5,772 كلم/1292 كلم أي 60%)، و 5/3 أشطر المسافة الإجمالية المستكملة هي 468 كلم من مجموع 590 أي 80%)،
- نشر تكنولوجيا LTE 4 G X FTT (الجيل الرابع) ذات التدفق العالي والعالي جدا: 133.000 دخول جديد إلى تكنولوجيا FTT X و 166.800 دخول إلى تكنولوجيا الجيل الرابع 4G LTE والتي تم إنجازها،
- تحديث شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية القديمة في المدن الكبرى: تم تحديث ما مجموعه 203.672 نفاد مطور على مستوى ولايات الجزائر ووهران وقسنطينة،
- إعادة تهيئة استعمال المورد الطيفي للذبذبات الراديوية ورفع قدراتها وترشيدها مع تزويد متعاملي الهاتف النقال الثلاثة بقناة جديدة عرضها 2100 ميغاهرتز إضافية في حزمة Band B13 GPP).
- **في مجال تحسين نوعية الخدمات العمومية للبريد، تم القيام بما يأتي:**
- إعادة تأهيل 145 مكتب بريد وإعادة تهيئة 115 مكتب بريد آخر، تهيئة وإعادة تأهيل عشرة (10) مراكز للفرز ومركز واحد للطرود البريدية (الجزائر) و 25 مركز للإيداع والتوزيع،
- اقتناء ونشر 391 نظام للمراقبة عن طريق الفيديو من أجل تأمين 65 مركز إيداع وتوزيع وإقامة نظام المراقبة عن بعد لمجمل مراكز الفرز.
- **بعنوان تحسين تعميم الخدمات المالية وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني:**
- توزيع المحطات النهائية للدفع الإلكتروني، بالمجان، مع خدمة المرافقة والصيانة المهداة للتجار،
- توزيع 3.840.433 بطاقة ذهبية، أي بزيادة 335,45 % مقارنة ب 2019،
- إطلاق خدمة السحب بدون بطاقة التي تسمح بإجراء عمليات سحب الأموال في جميع الشبائيك الإلكترونية بدون استعمال بطاقة سحب الأموال وإطلاق خدمة "بريد باي" الدفع الجوّاري،
- إطلاق مشروع إنشاء مركز لليقظة، والإنذار ورد الفعل للهجمات الإلكترونية والهجمات السبريانية، في إطار التعاون الثنائي بين الجزائر وكوريا الجنوبية.
- **وفي مجال تحسين خدمة البريد السريع على المستويين الوطني والدولي،**
- انتقل عدد الشبائيك في بريد الجزائر من 174 إلى 300. وانتقل عدد الوكالات التجارية من 24 إلى 36 وكالة.

## بعنوان اقتصاد المعرفة:

- تأسيس القانون الأساسي للمستشار في الاستثمار التشاركي من أجل إنشاء وتسيير منصة التمويل التشاركي،
- وضع إطار قانوني يحكم المؤسسات الناشئة (إنشاء لجنة لمنح علامات الجودة للمؤسسات الناشئة، والمشاريع المبتكرة والحاضنات وإدراج شكل جديد من المؤسسات الناشئة "شركة ذات أسهم مبسطة")،
- إحداث صندوق استثمار موجه للمؤسسات الناشئة تم إنشاؤه بمساهمة البنوك العمومية التي قامت بتحرير 600 مليون دينار بعنوان سنة 2020، وكذا مؤسسة تسيير هياكل الدعم للمؤسسات الناشئة "المسرعات والحاضنات" ويدعى هذا الصندوق "ألجريا فانثور" «ALGERIA VENTURE»،
- عدّة تدابير جبائية وشبه جبائية من أجل تشجيع المؤسسات الناشئة (إلغاء بعض القواعد الاحترازية لشركات رأس المال الاستثماري)،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة أربع سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على العلامة مع سنة إضافية في حالة التجديد،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) وتطبيق نسبة 5% من حقوق الجمارك على التجهيزات، الرسم على النشاط المهني (TAP) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) والرسم على الدخل الشامل (IRG) لمدة سنتين،
- مراجعة قائمة حساب التخصيص الخاص رقم 302 . 150 "صندوق دعم وتطوير النظام البيئي للمؤسسات الناشئة" قصد تكييفه مع احتياجات التمويل المعبر عنها في مرحلة التمويل الأولي،
- إعداد النصوص القانونية التي تسمح للباحثين بإنشاء مؤسسات ناشئة و/أو مؤسسات تابعة للوسط الأكاديمي مقابل تقديم خدمات مشتركة كالحاضنات ومخابر التصنيع، التي ينبغي أن يضاعف عددها،
- برنامج التسريع المكتمل، عدة شراكات لتمويل التكوين لفائدة المؤسسات الناشئة (لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) ومعهد التكوين البنكي (IFB) والبنك العالمي والشركة المالية الدولية (SFI) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI)) وأول موقع للمسرعات في حضيرة الرياح الكبرى بالجزائر تم إنجازه بنسبة 90% (وسيتم استلامه عند نهاية شهر جانفي) وثلاثة (3) مواقع أخرى هي قيد الدراسة،
- إنشاء خلية للوساطة مع الإدارات ويهدف إنشاء هذه الخلية السماح لأصحاب المشاريع بتخطي العقبات البيروقراطية (تمت معالجة أكثر من 270 ملف وساطة)،
- تنظيم ندوات مع المؤسسات الناشئة والحاضنات ولقد قامت أول ندوة وطنية للمؤسسات الناشئة (ALGERIA DISRUPT) تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية بتنظيم زيارة للولايات: وقامت الوزارة بدعم المبادرات والمساهمات والبرامج المرافقة.

اقتصاد المعرفة  
والانتقال الرقمي  
المسرّع

### بعنوان الانتقال الرقمي المسرع:

- إعداد تقرير يتعلق بالتقييم المتعدد الجوانب لمستوى عملية الرقمنة التي شملت مجموع الدوائر الوزارية وإنشاء فضاء للتبادل والتشاور من أجل تطوير الرقمنة على المستوى الحكومي،
- تسريح عملية الرقمنة في الدوائر الوزارية عبر إنجاز أعمال قطاعية استعجالية، وقامت 23 دائرة وزارية بتسجيل مخططات الأعمال القطاعية الاستعجالية ولقد أتم 21 قطاع وزارياً تنفيذ مخططاته. وخلاصة القول أنه من بين 83 عمل مسجل تم استكمال 79 عملاً وبقيت أربعة (4) أعمال قيد الاستكمال مع نسبة تقدم بأكثر من 90%. ومن المقرر أن تتم الأعمال المتبقية قبل الثلاثي الأول من سنة 2021،
- إعداد تقرير عن وضعية خدمات الانترنت الشاملة قيد الاستغلال عن كل قطاع وزارى.

### 3.2. مقارنة اقتصادية لمحاربة البطالة وترقية التشغيل:

#### بعنوان تعزيز العلاقة بين الجامعة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية:

- مواصلة تنفيذ برنامج دعم التكوين والتوظيف وإعادة التكييف وإطلاق عشرة (10) عروض لتكوين ذي طابع تمهيني على مستوى سبع (7) جامعات نموذجية
- إنشاء وحدات بحث مشتركة و/أو شبكات موضوعاتية للبحث مع القطاع الاجتماعي الاقتصادي للمشاريع ولبرامج البحث والتطوير ذات الأهمية المشتركة،
- مواصلة تنفيذ مشاريع البحث ذات التأثير الاجتماعي والاقتصادي التي يقارب عددها 480 مشروع بحث،
- إنشاء فرق مختلطة للبحث بين مؤسسات التعليم في القطاع والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين لبلوغ عدد 31 فريق مختلط للبحث في النشاط،
- تحويل النماذج إلى منتجات صناعية في إطار الشراكة مع القطاع الصناعي: 3 معقّمت تعمل بالأوزون ومقياس واحد للحرارة عن بعد،
- إعداد وتحيين 100 برنامج للتكوين و 14 كتيب إرشادات مهني لفائدة المتربصين،

مواصلة برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل

- مشروع مرسوم قيد الاستكمال لإحداث مرونة جزائية للمهن ومناصب الشغل،
- في إطار عملية الإدماج للمستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني: تم إدماج 35.906 من بين عدد إجمالي قدره 365.000 معني أي بنسبة 9%،
- المساعدة على إنشاء النشاطات وتحسين نجاعة جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وذلك من خلال:
- تحديد المؤسسات الصغيرة التي هي في وضع صعب، وإطلاق حملة تحسيسية لمرافقة هذه المؤسسات،

ترقية التشغيل

< تحضير مشروع نص تنظيمي يتعلق بمجانسة شروط ومستويات المساعدة بين كل أجهزة المساعدة على استحداث نشاط،  
 < تنظيم دورات تكوينية من أجل تحسين معارف إطارات الصندوق المكلفين بمرافقة المرقين،  
 < تطوير خدمة إلكترونية للتسجيل وتبادل الوثائق ومرافقة المرقين عبر الإنترنت (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)،  
 < المشروع التمهيدي لقانون يتضمن تعديل القانون رقم 11.90 قصد تأسيس الحق في العطلة لإنشاء مؤسسة والنصوص التطبيقية المرافقة،  
 • إزالة الطابع المادي عن عملية الوساطة وعصرنة أدوات القيادة: قامت الوكالة الوطنية للتشغيل بالتطوير الداخلي لمصالحها للإبلاغ بواسطة الرسائل القصيرة والتبليغ بواسطة الرسائل الإلكترونية والمساعدة على التسجيل لطالبي الشغل عن بعد ولوحة القيادة الإلكترونية للمساعدة على القرار.

### 3. الفصل الثالث: من أجل جمهورية وليدة التطلعات الشعبية:

#### 1.3. التنمية البشرية:

يضم برنامج وزارة التربية الوطنية ستة (6) محاور كبرى للسياسة التربوية التي تنزع إلى بلوغ 41 هدف من خلال 176 عمل، ويتعلق الأمر بما يلي:

**1. إلزامية التعليم:** يضم هذا المحور 22 عملية يتم التكفل بها بشكل عادي. غير أن تكوين مؤطري التربية التحضيرية وتعليم التكيف والأقسام المتعددة المستويات لم يُنطلق فيها بعد وذلك راجع إلى الوضع الصحي الاستثنائي.

**2. الإصلاح البيداغوجي:** يضم هذا المحور 63 عملية منها 21 عملية لم يُنطلق فيها بعد أو هي متوقفة بسبب الوباء من جهة ومن جهة أخرى بسبب مراجعة الأولويات الطارئة خلال هذه السنة الاستثنائية، مع التركيز أكثر على استمرارية الخدمة العمومية للتربية وإعداد المخططات الاستثنائية.

وعليه، فإن إحدى المطالب الملحة لأساتذة التعليم الابتدائي قد تم التكفل بها، وهي إعداد مخططات التعلم في الطور الابتدائي والطاقت البيداغوجية. وتساهم هذه العملية في التخفيف من عبئ الكتب المدرسية وثقل المحفظة.

**3. تحسين الحوكمة داخل المنظومة التربوية:** يضم هذا المحور 52 عملية يتم التكفل بها طبقاً للأجال المحددة وذلك بالرغم من تقليص عدد الموظفين في أماكن العمل خلال ذروة وباء كوفيد. 19. ويتعلق الأمر، على الخصوص، بالعمليات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية والمالية وكذا العمليات المتصلة بالرقمنة.

التربية الوطنية

4. **إضفاء الطابع المهني على مستخدمي التربية الوطنية من خلال التكوين:** يضم هذا المحور 21 عملية منها ما عرفت بعض التأخير في التنفيذ ويرجع ذلك إلى عدم القدرة على التكفل بالعمليات المتعلقة بتكوين المستخدمين في خضم واقع صحي استثنائي. إلا أن العمليات المتعلقة بالتكوين المتخصص للمستخدمين قد تم استكمالها. ولقد شارك القطاع في اجتماعات افتراضية وعمليات تكوين عن بعد عن طريق التحاضر المرئي مع مؤسسات دولية في إطار تنفيذ برنامج التعاون الدولي.

5. **دعم التمدريس:** يضم هذا المحور 16 عملية. وفي ظل الظروف الصحي الخاص، تم القيام بحملات تحسيسية لفائدة أعضاء الأسرة التربوية. ومن جهة أخرى، تم إعداد النص الخاص بأنماط البناء المدرسي. كما أنه تم تحيين النص التنظيمي المتعلق لمنحة التمدريس الخاص بقيمة 5000 دج.

6. **الشراكة الاجتماعية:** تم تنظيم لقاءات مع مختلف الشركاء الاجتماعيين (23 جهاز نقابي و3 منظمات لأولياء التلاميذ). وتم إيجاد أجوبة على الانشغالات المرفوعة من قبل الشركاء الاجتماعيين مع إصدار تعليمات لمديري التربية لاستقبال ممثلهم والنظر في انشغالاتهم في ظل الاحترام الصارم للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها. ومن جهة أخرى، تم تمديد عهدة لجان الخدمات الاجتماعية بعد موافقة الوزير الأول واستشارة جميع النقابات المعتمدة في القطاع مع دفع الاعتمادات.

### **بعنوان دعم طاقات الاستقبال وتحسين معايير التمدريس:**

• في سنة 2020 تم انشاء 578 مؤسسة مدرسية، أي بنسبة 84% مما تمت برمجته وتم استلام 353 يكل أساسي للدعم (المطاعم، نصف الداخلي والنظام الداخلي) أي بنسبة 90,98% من الهياكل الأساسية المبرمجة.

### **بعنوان الإصلاح البيداغوجي، تم القيام بما يأتي:**

• سمح تنفيذ المشروع النموذجي للمدرسة الرقمية بتخفيف عبئ المحفظة، وتطوير قدرات التلاميذ، ورفع مردودية الأساتذة إلى الأفضل،  
• التجهيز الجاري القيام به لعشرة مدارس ابتدائية نموذجية في مناطق الظل،  
• اعداد مخططات التعليم للطور الابتدائي (البطاقات البيداغوجية) بما يسمح بتقليص محتوى الكتب المدرسية.

### **بعنوان تحسين حوكمة المنظومة التربوية:**

• تنفيذ مخطط استعجالي منذ 5 أبريل سنة 2020، خاص بالتعليم عن بعد (القيام ببيت 2.161.124 درس لفائدة تلاميذ اقسام الإمتحانات بواسطة قنوات التلفزيون العمومي عبر برنامج "مفاتيح النجاح").

- إطلاق القناة التعليمية وقناة المعرفة الأولى في الجزائر يوم 19 ماي سنة 2020 (يوم الطالب) عبر القمر الاصطناعي الكوم سات.1. وتم إطلاق تسمية "المعرفة" على القناة،
- تصور وتطوير نظام رقمي يسمح بالقيام بالتدقيق في وضعية المؤسسات المدرسية على المستوى الوطني وخصوصا في مناطق الظل،
- وعلى مستوى المنصة الرقمية للقطاع، تم تكييف مختلف نشاطات نهاية سنة 2019/2020 وبداية سنة 2020/2021 كي تكون مواكبة للتنظيم الاستثنائي لتدريس التلاميذ،
- تصوير وتطوير نظام يسمح بالدفع الإلكتروني لحقوق التسجيل الخاصة بالامتحانات المدرسية الوطنية.

**فيما يخص أعمال التضامن المدرسي**، تم اتخاذ تدابير نهائية قصد تحيين النص التنظيمي المتعلق بمنحة التدريس الخاصة بمبلغ 5000 دج،

وفيما يخص التدابير الاستثنائية المرتبطة بمحاربة الوباء، قامت الوزارة بإعداد أربعة (4) بروتوكولات للوقاية الصحية اعتمدها الوزارة المكلفة بالصحة وتم التقيّد بها بصرامة من مختلف المتدخلين وذلك بفضل توفير كل وسائل الحماية: الأقنعة الواقية، والمحاليل الكحولية المائية المطهرة وأجهزة قياس الحرارة وذلك قصد حماية صحة 669.379 مترشح لامتحان شهادة البكالوريا و 445.327 مؤطر. وبالرغم من الوضع الصحي الاستثنائي، فإن تنظيم دورة 2020 كان ناجحا. فقد بلغ معدل القبول في السنة الأولى ثانوي 90,61 % وبلغت نسبة النجاح في امتحان شهادة البكالوريا 55,30 %.

وفي إطار التحضير للسنة المدرسية 2021/2020، تم تقييم الوضعية الوطنية للمؤسسات الأساسية ومؤسسات الدعم في مناطق الظل قصد التكفل بها بشكل أولوي. وهكذا، فقد تم إحصاء 1.213.139 تلميذ متدريس في هذه المناطق في جميع الأطوار.

### **في إطار تحسين نوعية التعليم العالي**، تم تسجيل ما يأتي:

- تأهيل عروض جديدة للتكوين في الأطوار الثلاثة: 65 في طور شهادة الليسانس، و95 في الماجستير، و775 في التكوين في الدكتوراه تسمح بفتح 7.182 منصبا على مستوى 76 مؤسسة جامعية،
- تسجيل 800 درس مرجعي موجه لطلبة السنة الأولى،
- توظيف 1.735 أستاذ مساعد. وترقية حوالي 4.500 أستاذ محاضر إلى القسم "أ"، وترقية 1.636 أستاذ محاضر إلى درجة الأستاذية،
- استحداث ثلاث (3) مدارس عليا جديدة: علوم وتكنولوجيات الاعلام الآلي والرقمنة (بجاية)، الطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة (باتنة)، والغابات (خنشلة).
- تكييف مهام جامعة التكوين المتواصل من خلال تنظيم مسارات التكوين لحاملي شهادتي الليسانس والماجستير،

التعليم العالي

## بعنوان تنشيط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ودعم الابتكار، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- إعداد المخطط المتعدد السنوات للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي يشتمل على مشاريع البحث المرتبطة بثلاثة (03) برامج وطنية ذات الأولوية في ميادين الأمن الغذائي، وصحة المواطنين، والأمن الطاقوي؛ بمجموع 750 مشروع بحث يتم الانطلاق فيها ابتداء من سنة 2021.
- تسجيل 28 براءة اختراع مودعة لدى المعهد الوطني للملكية الفكرية.
- تسجيل 28 منتج بحث على مستوى القطاع الاقتصادي، منها أربعة (4) نماذج تكنولوجية يتم استغلالها من طرف المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية (ENIE)، ونشر أربعة (4) كتب بيضاء في ميادين الذكاء الصناعي، والإلكترونيات المصغرة، والأمن الغذائي، والتحول والأمن الطاقوي،
- إنشاء 23 مخبر امتياز "تميز" على مستوى المؤسسات الجامعية،
- اعتماد 11 مخبر بحث بالجامعات ومركز البحث في التكنولوجيا الحيوية للكشف عن فيروس كوفيد. 19،
- إنتاج سائل (Gel) التعقيم والتطهير لفائدة مؤسسات القطاع مع تطوير تطبيق يقوم على أساس الذكاء الاصطناعي للمساعدة على تشخيص الجائحة،
- مرافقة وحدة البحث (URASM) التابعة لمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية (CRTI) للحصول على علامة الجودة "ISO/IEC 1702531".
- المساهمة، بالتنسيق مع قطاع الصناعة، في إعداد الاستراتيجيات الوطنية في مجال الملكية الفكرية.

## فيما يخص ترقية آليات الحوكمة الجامعية وعصرنتها، فقد تم إنجاز ما يأتي:

- رقمنة 38 عملية من أصل 47 عملية مسجلة لحساب القطاع؛
- تطبيق (1) رقمي يشمل مجموع النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بنشاطات القطاع،
- تطبيق (1) رقمي حول السرقة الأدبية،
- خمسة (5) لوحات تقنية للتحليل الفيزيائي والكيميائي، و 20 لوحة تقنية للحساب المكثف وست (6) منصات تكنولوجية،
- وضع منصات رقمية (لتنظيم توظيف وترقية الأساتذة الباحثين، ومراحل تأهيل عروض التكوين في الدكتوراه، والترشح إلى المسابقات، ومتابعة مشاريع البحث والتكوين، والتصديق على الشهادات الجامعية، وفي الأخير منصة معالجة الشكاوى).

## تعزيز العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، سمح بما يأتي:

- إنشاء ثلاثين (30) حاضنة وإحدى عشرة (11) منصة تكنولوجية على مستوى المؤسسات الجامعية،

<ul style="list-style-type: none"> <li>• إنشاء سبعة عشر (17) فريق مختلط للبحث بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين لبلوغ رقم إجمالي قدره 31 فريقا،</li> <li>• مواصلة تنفيذ مشاريع البحث ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي التي قارب عددها 480 مشروع بحث،</li> <li>• إعداد النصوص القانونية التي تسمح للباحثين بإنشاء مؤسسات ناشئة و/أو مؤسسات تابعة للوسط الأكاديمي في إطار تبادل الخدمات المشتركة، مثل الحاضنات ومخابر الصنع، التي يجب أن يتضاعف عددها.</li> </ul> <p><b>ترقية انفتاح الجامعة الجزائرية على العالم، مما سمح بما يأتي:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• التوقيع على اتفاقية التعاون مع الشبكة المختلطة للمدارس في فرنسا في إطار تأهيل خمسة عروض للتكوين ذات الطابع المهني،</li> <li>• التوأمة بين جامعة وهران وايكس (AIX) في مرسيليا لتحضير 105 شهادة في العلوم المرتبطة بالتغذية،</li> <li>• التوقيع على 25 اتفاقية جديدة لسنة 2020 . 2021 و 141 اتفاقية للإشراف المشترك على الأطروحات الجاري تنفيذها ،</li> <li>• التوقيع على 131 اتفاق تعاون في سنة 2020، مع الجامعات الأجنبية.</li> </ul>	
<p><b>بعنوان تحسين نوعية التكوين: تم تسجيل ما يأتي:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إعداد وتحديث 100 برنامج تكوين و 14 كتابا مهنيا لفائدة المترشحين،</li> <li>• اعداد ثمانية (8) برامج تكوين لفائدة المتخصصين الذين يقومون بتحضير شهادة التعليم المهني العالي. وسوف يتم ادماج هذه البرامج ضمن المنصة الرقمية لتمكين اساتذة التكوين من الإستفادة منها،</li> <li>• انشاء 49 دار للمرافقة والإدماج على مستوى الولايات (فضاءات لتكوين الممتهنين حول ترتيبات الدعم للإدماج والمرافقة قصد انجاز المشاريع).</li> </ul> <p><b>وفي إطار تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي، يجب تسجيل ما يأتي:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نشر النصوص التطبيقية للقانون الذي يحدد القواعد المطبقة في مجال التمهين،</li> <li>• نشر القرار الوزاري المشترك المتعلق بقائمة التكوينات العليا،</li> <li>• نشر المرسوم التنفيذي الذي يعدل ويتمم القانون الأساسي الخاص للمعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين (INFEP)،</li> <li>• الموافقة على مشروع المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء المركز الوطني للامتحانات والمسابقات في التكوين المهني،</li> <li>• نشر مرسوم تنفيذي وقرار وزاري مشترك يتعلقان بمؤسسات التكوين الخاصة.</li> </ul>	<p>التكوين المهني</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• في إطار تحسين نوعية الخدمات الصحية وإضفاء الطابع الإنساني على الهيكل، تم القيام بالعديد من النشاطات، نذكر منها: تكوين 5045 عون استقبال وتوجيه،</li> <li>• تهيئة هياكل الإستعجالات الطبية الجراحية الجوارية الموجهة للتكفل المتخصص في إطار تعاقد الهيكل الصحية الخاصة في طب النساء والتوليد مع هيئات الضمان الإجتماعي ،</li> </ul>	<p>الصحة و الحصول على العلاج</p>

• في إطار تحسين التغطية الصحية، تم فتح هياكل صحية جديدة في 14 ولاية، وبالنسبة للقطاع الخاص تم منح 104 رخص انجاز، وتم فتح 7 مؤسسات استشفائية خاصة.

- استلام أكثر من 20 هيكل للتكوين شبه الطبي،
- إنشاء لجنة قطاعية مكلفة بملف التعاقد وتحضير دفتر الشروط،
- تم تعزيز مخطط السرطان بإنشاء لجنة قطاعية مكلفة بدراسة الشروط العامة لوصف الأدوية للأزمة لمعالجة الأمراض السرطانية.

### فيما يخص التغطية الصحية على مستوى ولايات الجنوب والهضاب العليا، تم القيام بالعديد من النشاطات؛

- تعزيز الكشف عن حمى المستنقعات، وخصوصا على مستوى ولايات الجنوب؛
- مواصلة استراتيجية القضاء على داء الرمد (تاراخوما)،
- إنشاء مرصد جهوي للصحة والأمراض الاستوائية في تامنغست؛
- تعزيز المخططات الوطنية الاستراتيجية (مثل: المخطط الوطني حول وفيات لدى الأمهات 2015 - 2019 والبرنامج الخاص بما قبل الولادة وما بعدها)؛
- تحسين متابعة فترة العمل وتأمين الحمل وتأمين الولادة (تحسن حالة الوفيات لدى الأمهات في 2020 حيث بلغ 55 وفاة) في 100.000 ولادة حية).
- إنشاء وكالة وطنية للرقمنة المكلفة بعصرنة القطاع،
- المصادقة على مخطط استراتيجي للمواجهة يقوم على اساس تعبئة القدرات البشرية والمادية (تعزيز الرقابة، وإعداد وتوزيع المذكرات والتعليمات المتعلقة بمكافحة الجائحة ومخطط الإتصال).

### في مجال تثمين مهنة الفنان وجميع الفاعلين في مجال الثقافة وترقية دورهم ووضعهم الاجتماعي؛

- الشروع في إعداد البطاقة الجديدة للفنان وتحديد مدونة المهن الثقافية (يجري تنصيب المنصة الرقمية)،
- مشروع مرسوم تنفيذي يحدد النظام الخاص لعلاقات العمل المتعلق بالفنانين والممثلين قصد تهيئة الظروف التي تسمح بضمان حماية اجتماعية ومالية (على مستوى الأمانة العامة للحكومة).
- تنظيم المؤسسات المكلفة بنشر الثقافة والفنون 1431 تظاهرة ثقافية وفنية افتراضية عبر 48 ولاية حول التراث غير المادي، واللباس التقليدي، والفنون التشكيلية والغنائية، إلخ....

### في مجال رفع المردودية والقدرات الكامنة لشبكة المنشآت الأساسية المرتبطة بنشر الثقافة.

- إعداد مشروع القانون الأساسي لمسرح المدينة ولاسيما من خلال تغيير القانون الأساسي للمسارح الجهوية (تطبيق عقود النجاعة، وتعديل اللجنة الفنية، والاستغلال المريح للفضاءات).
- الإنشاء القانوني لمسرح بشار في إطار البرامج الخاص بمناطق الظل.

الثقافة

## في مجال دعم ومساندة المبادرات التي يقدمها الفنانون الشباب عبر ترتيبات المرافقة:

تقديم المساعدات للجمعيات وتشجيع المشاريع الفنية.

- 64 جمعية ثقافية حصلت على الإعانة، مشاريعها.
- 47 مشروعاً ثقافياً استفاد من مساعدة مالية لإقامة مشاريعها الفنية

## في مجال الحفاظ على التراث الوطني الثقافي، المادي وغير المادي وحمايته وترقيته.

- إعداد مشروع قانون يتعلق بمراجعة القانون رقم 04.98 المتعلق بحماية التراث الثقافي.
- مشروع إنشاء المجلس الوطني الاستشاري للتراث الثقافي.
- التكفل الفعلي بالحفاظ على التراث الثقافي وحمايته (على مستوى الأمانة العامة للحكومة)،
- تنظيم وتطوير سوق الفنون من خلال إطلاق منصة رقمية (تقديم تقرير نهائي إلى تنفيذ التوصيات).

## في مجال تحسين التغطية من حيث المنشآت الأساسية، تم تسجيل ما يأتي:

- معدلات تقدم في الأشغال بلغت 90% فيما يخص ملعب وهران، و 80% فيما يخص ملعب براق، و 55% فيما يخص ملعب الدويرة،
- واستلام 173 منشأة أساسية من جميع الأصناف،
- تطهير مدونة الاستثمارات من خلال إقفال 38 عملية تمثل 94 مشروعاً موزعاً على 18 ولاية.
- الإنطلاق في تأهيل الملاعب المعتمدة لاحتضان البطولة الإفريقية لكرة القدم المقررة في عنابة و وهران والجزائر العاصمة وقسنطينة والبلدية،
- الإنطلاق في أشغال ملعب ألعاب القوى بالمركب الأولمبي محمد بوضياف لوضعه قيد الخدمة في مارس 2021.
- ارتفاع نسبة تقدم الأشغال بنسبة 75% لإنجاز وتأهيل مراكز التجمعات الرياضية في سويدانية وفوكة،
- 504 ملف للإلحاق الإداري لمؤسسات الرياضة والشباب بأجهزة التسيير تمت معالجتها على مجموع 665 هيكل،
- استكمال إعداد مرسومين يتعلقان بالمؤسسات العمومية المكلفة بتسيير الملاعب في وهران و تيزي وزو.

## بعنوان إنعاش الرياضة المدرسية والجامعية، يجدر ذكر ما يأتي:

- المصادقة على مخطط الإنعاش الخاصة بالشباب،
- اعداد منشور وزاري مشترك (وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي) يوضح كيفية تطبيق التدابير الإستعجالية والفورية (عملية 500 مدرسة، المهرجانات واللعب الوطنية المدرسية، والتنشيط الرياضي للمراكز الجامعية).

ترقية النشاطات  
البدنية والرياضية  
ورياضة النخبة

## **بعنوان التكفل برياضي النخبة، تم تسجيل ما يلي:**

- تقديم تجاوزت 1730 مليون دينار (ميزانية الدولة وحساب التخصيص الخاص، وعقود الرعاية ) لفائدة الاتحاديات الرياضية.
- منح 750 مليون دينار لواحد وعشرين (21) تخصصا رياضيا وطنيا لفائدة مجموع 325 رياضي معنى بالألعاب الأولمبية لذوي الاحتياجات الخاصة في طوكيو 2021 وألعاب البحر الأبيض المتوسط في وهران 2022 رياضي (127 رياضية و 198 رياضي)،
- استكمال مخطط التكفل الإجتماعي والمهني بالرياضيين وتنفيذ برنامج التحضير الرياضي ووضع الهياكل الأساسية والمنشآت تحت تصرف الرياضيين ،
- المصادقة على قرارين (2) تمت مراجعتها بتعلقان بتدابير الدعم لتمكين الرياضيين من التكوين والترقية والوظائف في بعض أسلاك الإدارة العمومية،
- الموافقة على تدابير التسهيل والمرافقة لفائدة الرياضيين في تنفيذ مشاريع الإستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" سابقا .
- ردّ الاعتبار لمراكز تجمع المنتخبات الوطنية (سويدانية وفوكة) وتأهيلها وكذا وضع المركز الجهوي للطنب الرياضي (سويدانية).
- **في مجال التكفل بالشباب ذوي المواهب الرياضية، يجدر ذكر ما يأتي:**
- تنفيذ البرامج الرباعية للتكفل بالشباب ذوي المواهب الرياضية استعداداً للاستحقاق الرياضية على المدى المتوسط، الألعاب الأولمبية في 2024 و 2028،
- تأطير 100 شاب في مركز سويدانية، في سن 14 إلى 20 سنة يمثلون 11 تخصصاً رياضياً.
- تعبئة وتخصيص 20 مدرباً محلياً و 11 خبيراً دولياً و 5 أطباء متخصصين في التدليك.

## **بعنوان أخلقه وحوكمة الرياضة، تم تسجيل ما يأتي:**

- إدراج الميثاق الوطني للأخلاقيات والمثل الرياضية،
- إنشاء الوكالة الوطنية لمكافحة تعاطي المنشطات وإعادة تنظيم المخبر الوطني لمكافحة المنشطات.
- تنفيذ برنامج التوعية والتكوين (الذي تم الشروع فيه في إطار اتفاقية مع الجهاز الوطني للوقاية من الفساد ومكافحته).
- تحديد المعايير من أجل المراقبة الجيدة لتمويل الاتحاديات الرياضية وحسن سير اللجنة التقنية لتقييم طلبات الإعانة.

<p><b>فيما يخص عصرنة التسيير في إطار الشراكة لدور الشباب، يجدر ذكر ما يأتي:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تنفيذ مخطط عصرنة وتسيير دور الشباب في إطار الشراكة مع الحركة الجمعوية للشباب.</li> <li>• التكفل بتسعين (90) جمعية بمبلغ قدره 60 مليون دينار في إطار تمويل المسارح للشباب.</li> <li>• تنفيذ عملية النموذجية من أجل منح 30 داراً للشباب لفائدة جمعيات الشباب في العديد من مناطق الوطن.</li> </ul>	
--	--

### 2.3. السياسة الاجتماعية:

<ul style="list-style-type: none"> <li>• مراجعة الحد الأدنى للأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) الذي ارتفع من 18.000 دج إلى 20.000 دج لفائدة ذوي الدخل المنخفض؛</li> <li>• الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لفائدة ذوي المداخيل التي لا تتجاوز 30.000 دج في الشهر.</li> </ul>	<p>مضاعفة وتدعيم القدرة الشرائية للمواطن</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد المنظومة القانونية الحالية وتفعيل المادة 31 من القانون رقم 09.02 المتعلق بحماية وترقية الأشخاص المعوقين، لتمكين الأشخاص المعوقين بنسبة 100% من الاستفادة من تخفيضات في إيجار السكنات الاجتماعية وشرائها.</li> <li>• تسهيل شروط الإدماج المهني وتنفيذ قاعدة تخصيص بنسبة 1% من مناصب العمل للأشخاص المعوقين، القادرين على العمل؛</li> <li>• تخصيص الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لعدد 1500 مشروع للأشخاص المعوقين، ووضع منصة رقمية تحت تصرفهم لتمكينهم من التسجيل عن بُعد؛</li> <li>• التكفل بالمنحة المالية المخصصة للأشخاص المعوقين بنسبة 100%، التي يستفيد منها 245.311 شخص؛</li> <li>• مراجعة قائمة المعوقين (شطب 7983 شخص)؛</li> <li>• تعزيز آليات إدماج الأشخاص المعوقين؛ حيث استفاد 167 مقاول من قروض، ووضع الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) دليلاً للتشغيل بطريقة البراي (BRAILLE).</li> </ul>	<p>التكفل بالمواطنين في وضعية هشاشة</p>
<p><b>في مجال التكفل بالنساء في وضع صعب:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• استقبال 1489 امرأة من خلايا الإصغاء والتوجيه والمرافقة،</li> <li>• الإدماج العائلي والاجتماعي والمهني والاقتصادي، تمت إعادة إدماج 56 امرأة ضمن الوسط العائلي من خلال الوساطة العائلية، وتمت مرافقة عشر (10) نساء لمواصلة دراستهن الجامعية أو التكوين المهني، واستفادت 25 امرأة من القرض المصغر للشروع في نشاط صغير منتج للإيرادات.</li> </ul>	

## في مجال توسيع قاعدة الاشتراك، بما في ذلك الأشخاص العاملون الذين يشتغلون في القطاع غير الرسمي، تم القيام بما يأتي:

- تطوير المساعدة المشتركة بين الإدارات وتسهيل تحديد الخاضعين لدفع الاشتراك وإدماجهم تلقائياً في المصدر؛
- التوقيع على اتفاقيات مع قطاعات الصناعة والسياحة (بالنسبة لغير الأجراء) والصيد البحري والتجارة؛
- الانطلاق في دراسة أولى لتحديد المعايير المطلوبة لوضع نظام للتقاعد التكميلي القابل للاستمرار.

## في مجال تعزيز وظيفة تعزيز وظيفة التحصيل ومراقبة الخاضعين لدفع الاشتراك:

- مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 83 . 14 المتعلق بالتزامات الخاضعين للاشتراك في مجال الضمان الاجتماعي، المعدل والمتمم، والقانون رقم 08.08 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي، المرفقين بالنصوص التطبيقية المتعلقة بهما.
  - مشروع يتضمن تعديل المرسوم رقم 15 . 289 المؤرخ في 14 نوفمبر 2015 والمتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطاً لحسابهم،
  - مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي،
  - مشروع إنعاش صندوق تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء،
  - الانطلاق في دراسة تتضمن تحليل المعطيات الاقتصادية والطبية المتعلقة بالضمان الاجتماعي.
- ### مكافحة التجاوزات والغش في الأداءات الاجتماعية من خلال مراجعة بعض الإجراءات على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتطوير أدوات المساعدة على اتخاذ القرار، والمرجعيات ذات الحجية إزاء المؤسسات الصحية المتعاقد.

## في مجال الحفاظ على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:

- الانطلاق في مراجعة سياسة تعويض الأدوية، من خلال:
  - ◀ مرسومين (2) تنفيذيين حول كفاءات تحديد هامش الأرباح والأسعار في تعويض الأدوية وإدخال عقود النجاعة مع المخبر الصيدلانية لتعويض الأدوية المرتفعة الأثمان،
  - ◀ مشروع قرار وزاري مشترك يتضمن تعديل القرار السابق المتعلق بإنشاء لجنة تقنية استشارية لتعويض الأدوية (CRM) وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، من أجل إعادة تنظيم لجنة تعويض الأدوية (CRM) وسيرها ومهامها.
  - ◀ تطهير قائمة الأدوية القابلة للتعويض في انتظار دراستها ضمن اللجنة المختلطة مع قطاع الصحة لتنفيذ نتائجها.

الحفاظ على أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد وتعزيزها

**انجاز التحول الرقمي:** تطوير أداءات الخدمات الإلكترونية عن بعد لصناديق الضمان الإجتماعي.

**الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي،** أنجز الخدمات الإلكترونية الآتية:

- الإنخراط عبر شبكة الإنترنت للهيئات المستخدمة الجديدة وتسليم شهادات الإنخراط، وطلب بطاقة الشفاء عبر الإنترنت، والتصريح بالتوقف عن العمل عبر الإنترنت، ورأسمال الوفاة.
- التبليغ بواسطة رسالة نصية فيما يخص الإستدعاءات الطبية وتعويض الوصفات الطبية، والتعويضات اليومية،
- أخذ المواعيد على مستوى المراكز الجهوية للتصوير الإشعاعي، وسحب بطاقة الشفاء.

**الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء،** أنجز الخدمات الإلكترونية الآتية:

- انخراط العمال غير الأجراء
- وضع نظام لتسيير الملفات الطبية المتعلقة بجراحة القلب والأوعية الدموية، عن بعد مع العيادات المتعاقدة.

**الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية،** أنجز ما يأتي:

- خدمة الكترونية تسمح للعمال بمتابعة حساباتهم الفردية،
- خدمة اقتطاع ألي للإشتراكات لفائدة الهيئات المستخدمة المنخرطة في هذه الخدمة .

**الصندوق الوطني للتقاعد،** أنجز ما يلي:

- نظام التعرف من خلال الوجه على المتقاعدين بواسطة الهاتف الذكي بهدف اعفاء المتقاعد من تقديم شهادة الحياة .
- نظام للتقاعد عن طريق الإنترنت "التقاعد الإلكتروني" الذي بلغ نسبة انجاز قدرها 50%، وسوف يتم استكمالها في سنة 2021.

**في مجال تكثيف عملية إنتاج السكنات مع تجهيزاتها\_ المرافقة والمرافق الضرورية قصد ضمان الإنصاف والعدالة الاجتماعية:**

- الإنطلاق في 145.110 سكن مع توقع بلوغ 182.790 سكن أي نسبة (82%)،
- منح 199.205 سكن.
- انجاز:

- ◀ 585/654 منشأة مدرسية (أي نسبة 89%)،
- ◀ 1170/1295 منشأة أساسية للدعم (أي نسبة 85%)،
- ◀ 28584/15414 سرير ايواء (أي نسبة 54%)،
- ◀ 744/480 سكن للتعليم العالي (أي نسبة 64%)،
- ◀ 78/40 منشأة أساسية اخرى (أي بنسبة 51%) .

الحصول  
على  
السكن

## في مجال محاربة السكن غير اللائق والقضاء على البيوت القصدية،

تم الإنطلاق في بناء 9759 سكن من ضمن 10779 سكن عمومي إيجاري.

في مجال التكفل بالبناء القديم، تم استكمال النصوص التطبيقية للمرسوم التنفيذي رقم 16. 55 الذي يحدد شروط وكيفيات التدخل في الأنسجة العمرانية القديمة وتحضير المشروع النموذجي للتجديد العمراني،

في مجال محاربة الغش في ميدان منح السكن، تم استكمال تعديل المرسوم التنفيذي رقم 08. 142 الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري وتطهير البطاقة الوطنية للسكن وإدخال رقم التعريف الوطني مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بخصوص 5.600.000 تسجيل من ضمن 8.500.000،

بعنوان انشاء سوق عقارية، تم في ميدان الإيجار تحضير نص تنظيمي يتعلق بالصيغة الجديدة للسكن الإيجاري الترقوي،

في مجال الإسراع في عملية رقمنة القطاع، لتلبية متطلبات آجال الإنجاز وجودة المشاريع وتكاليفها:

- نقل تسيير البطاقة الوطنية للسكن الى الصندوق الوطني للسكن وتطهير قاعدة البيانات وتطويره تطبيق جديد قصد التحكم في عمليات مراقبة أهلية الحصول على السكن،
- وضع تطبيق على شبكة الأنترنت (WEB) مخصص لتطهير الصندوق الوطني للسكن والتقريب الذي تم انجازه مع بطاقة الحالة المدنية (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية) لإدخال رقم التعريف الوطني لكل تسجيل،
- الربط البيني للصندوق الوطني للسكن (FNL) الجاري حاليا مع قطاعات المالية (الأملك الوطنية) والطاقة (زيائن سونلغاز) والموارد المائية (مشتركي مؤسسة الجزائرية للمياه) ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ووزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- رقمنة الإجراءات الإدارية (دفع بدل الإيجار والأعباء عن طريق الإنترنت) (الدفع الإلكتروني) أوعن المحطات النهائية للدفع الإلكتروني، ووضع منصات من طرف الوكالة لتحسين وتطوير السكن (AADI) والمؤسسة الوطنية للترقية العقارية (فيما يخص شكاوي المكتتبين).
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات لتقليص آجال تسليم عقود التعمير، ولاسيما منها رخصة البناء من شهر إلى 20 يوما؛
- مراجعة النصوص التنظيمية التي تحكم السكن الإيجاري الترقوي، وكذا قواعد منح السكن العمومي الإيجاري.

- تلبية الحاجات في مجال الطاقة على مستوى السوق الوطنية التي بلغت 59 مليون طن موافق بترول (TEP) في 2020، مع انخفاض بنسبة 13% مقارنة بسنة 2019؛
- ربط حوالي 370,000 مشترك جديد بشبكة الكهرباء و 362,000 مشتركة جديدة بشبكة الغاز الطبيعي، مارفع عدد المشتركين إلى 10,4 ملايين مشترك بالنسبة للكهرباء، و 6,4 ملايين زبون بالنسبة للغاز، منها؛
- < 4200 منزل بشبكة الكهرباء و 41000 منزل بشبكة الغاز في إطار برنامج الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز.
- < 822 منزل بشبكة الكهرباء بشبكة الكهرباء ضمن هدف 4381 (19%)؛
- 482 منزل بشبكة الغاز ضمن هدف 1882 (26%) في إطار ربط مناطق الظل.
- < 306 مستثمر في الكهرباء ضمن هدف 1279 (42%) و 78 مستثمر في الغاز (22%).
- < 1706 فلاح بالكهرباء ضمن هدف 3864 (44%)،
- تزويد المدارس بغاز البروبان (عدد قوارير P35 المخصصة: 2158/1075 طلب، تركيب 152 قارورة غاز على مستوى 125 مدرسة، عدد الصهاريج المخصصة 379/377 طلب، تركيب: 231 صهريج في 231 مدرسة).

الحصول  
على  
الطاقة

### في مجال الحفاظ على المنشآت الأساسية للنقل وعصرنتها وكذا إنجاز منشآت أساسية جديدة مخصصة للنقل.

#### فيما يخص المنشآت الأساسية للطرق:

- تسليم 39,6 كم من الطريق السيار والطرق السريعة،
- في إطار تطوير شبكة الطرق والحفاظ عليها، تم تسليم 130,6 كلم، و 08 منشآت فنية تم بناؤها، وتم إطلاق مشروع (1) عصرنة 190 كلم على الطريق الوطني رقم 06،
- تسليم 35 كلم من الطرق في ولاية أدرار بعنوان برنامج فك العزلة،
- تسليم 1521 كلم من الطرق المعبدة، بعنوان برامج تأمين الحدود البرية؛
- الانطلاق في خط 127,2 كلم من الطرق عبر ولايتي بشار وتندوف،
- الانطلاق في أشغال ست (6) منشآت.
- صيانة المنشآت الأساسية للطرق، من خلال:
- إنجاز 876 كلم في مجال الحفاظ على شبكة الطرق وإجراء الخبرة والصيانة على 464 وحدة من المنشآت الفنية،
- ترقيم 1617 كلم من الطرق الوطنية،
- تزويد ووضع 688 وحدة من البوابات والمنصات (الإشارة العمودية)،
- إزالة 9 نقاط تتسبب في الكثير من الحوادث على الطرق الوطنية، والانتهاج من 26 دراسة لامتناس النقط المسببة للحوادث،
- تسليم 41 وحدة من عتاد التدخل لضمان تقديم أحسن خدمة لمرتفي الطرق،

الحركة  
والنقل

• الانطلاق في اجراءات تدعيم 130 كلم من الطرق الوطنية الموجودة في حالة تدهور شديد عبر 5 ولايات من الجنوب: أدرار (الطريق الوطني 51) وبسكرة (الطريق الوطني 83) وورقلة (الطريق الوطني 03)، والوادي (الطريق الوطني 48A)، وبشار (الطريق الوطني 06) والطريق الوطني 06B)،  
 • الانطلاق في إجراءات تأهيل الإنارة على الطرق الوطنية (30596 كلم من الترقيم، 191880 وحدة من العوازل وعواكس النور) وتصحيح منحرج خطير.

### 3.3. من أجل إطار معيشي ذي جودة عالية:

**في مجال تعزيز الجهاز المتعلق بالتهيئة والتعمير وسياسة المدينة،**  
 تم الشروع فيما يأتي:

- تقديم اقتراح ضمن قانون المالية لإعادة دراسة الإقليم وتطوير البلدية (PADC) ودراسة استراتيجية حول مستقبل المدن الجديدة والأقطاب الحضرية؛
- الانطلاق في دراسة حول إنشاء المدن المحيطة بالمركز بهدف التحكم في النزوح نحو المدن الكبرى؛
- الانطلاق في عملية تحديد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)؛
- في إطار مراجعة مخطط تهيئة الإقليم في الولاية (PATW). حيث تمت الموافقة على 13 مخطط تهيئة لإقليم الولاية من ضمن 42 مخططا تم استكمالها و 05 دراسة يجري استكمالها (بجاية وبسكرة وتامنغست وتندوف وعين الدفلى)؛
- الانطلاق في خمسة (05) دراسات تتعلق بالمناطق الحدودية في الشمال والهضاب العليا، ودراسة حول المناطق المقرر ترقيتها؛
- الانطلاق في دراسة تتضمن إعداد "بارومتر" لقياس صورة مدينة وهران، استعدادا لتنظيم الألعاب المتوسطية في 2022".

تهيئة الإقليم  
 والمشاريع المتدمجة

**في مجال إنجاز المدن الجديدة والأقطاب الحضرية وتأهيل المدن،**  
 تم إنجاز ما يأتي:

- استكمال دراسة مخطط تهيئة ذراع الريش والمنيعة، وتحديث دراسة مخطط سيدي عبد الله وتنفيذ الدراسة حول بوعينان؛
- استكمال تهيئة الأحياء ذات الأولوية في سيدي عبد الله وبوعينان والانطلاق في أشغال بوغزول والشطر الأول والشطر الثاني من أشغال ذراع الريش؛
- استكمال منظومة المعلومات الجغرافية (SIG) (اختبار نموذجي) بالنسبة لمدينة سيدي عبد الله والانطلاق في دراسة وضع منظومة المعلومات الجغرافية بالنسبة لمدينة علي منجلي وعين النحاس، والانطلاق في دراسة وضع المنظومة المتعلقة بذراع الريش.
- 11 مشروع مرسوم قيد الإتمام تتعلق بالمدينة والمدن الجديدة (تم نشر 03 منها، بما فيها المشروع المتعلق بتحويل المدينة الجديدة حاسي مسعود من وزارة الطاقة إلى وزارة السكن والعمران والمدينة).

**متابعة عملية إنجاز نسيج عمراني متناغم ومتجانس يراعي خصوصيات كل منطقة، من خلال:**

- المصادقة على 1064 مخطط عمراني وتنفيذها.
- إيداع 64.595 ملفا خلال السنة المالية 2020 في إطار تطبيق القانون 08/15.
- مراجعة القوانين المتعلقة بالعمران وسياسة المدينة (يجري استكمال المشروع التمهيدي للقانون).
- إتمام النصوص المتعلقة بشروط وكيفيات التدخل على النسيج العمراني القديم، مع تحديد الموقع النموذجي للتجديد الحضري.
- مواصلة محاربة البناءات غير القانونية وعدم التقيد بقواعد ومعايير التعمير (حيث بلغ عدد محاضر المخالفات 19213 مخالفة).

التقيد بقواعد  
ومعايير التعمير

**بهدف تعزيز حماية البيئة، تم إنجاز ما يأتي:**

- 15 عملية لإزالة المفرغات غير القانونية، 16 مركز للردم، 19 مفرغة خاضعة للرقابة، 3 محطات للتسميد، 14 محطة لمعالجة الزواحل، إعادة تأهيل مفرغة وادي السمار، وإعداد دفاتر أعباء لتطوير 10 مساحات خضراء في الجنوب والهضاب العليا.
- إقامة مشروع نموذجي لرسلكة النفايات وتثمينها في سطيف.
- إعداد مشروع مرسوم حول تسيير النفايات الكهربائية والإلكترونية.
- إطلاق مشروع الفرز الانتقائي على مستوى ميناء شرشال.
- منح تخفيض بنسبة 75% من رقم الأعمال فيما مجال الرسم على النشاط المهني بعنوان تسويق البنزين الخالي من الرصاص وغاز البترول المميع وقود GPL/C، والغاز الطبيعي المضغوط CNG من أجل تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار في تسويق الوقود النظيف.

البيئة  
والتنمية المستدامة

**في إطار الحفاظ على التنوع البيولوجي وتثمينه، تم تنفيذ ما يلي:**

- تطبيق القانون المتعلق بالفضاءات المحمية وتقديم ملفات تتعلق بثمانية (08) مجال محمي.
- إعداد برنامج تهيئة السواحل (PAC) لولايتي الشلف وبجاية وكذا ملفات المناقصات فيما يخص أربع ولايات.
- استكمال دراسات تهيئة السواحل (EAL) لولايات وهران، وعين تموشنت، وتيزي وزو، وبجاية، وتيبازة، والطارف، وتلمسان، والجزائر.
- تعزيز نظام "تل بحر" وأداة ندخله التدخل وقدراته.
- إعداد دليل لمكافحة مظاهر التلوث (ديسمبر 2020).
- إعداد مشروع إنشاء 04 واحات بيئية على طول الطريق الوطني رقم 01 الذي يربط تمنراست بالجلفة وتنظيم جلسات الجنوب الشرقي والجنوب الغربي والجنوب الكبير لحماية البيئة الصحراوية.
- تطوير مخطط وطني للحفاظ على التربة ومكافحة التصحر (SNCSLCD).

**وفي إطار تنفيذ الالتزامات الدولية للجزائر إزاء اتفاقية الأمم المتحدة  
الإطار حول التغيرات المناخية، تم القيام بما يأتي:**

- إعداد تقرير جرد غازات الاحتباس الحراري (GHG) بالنسبة لمشروع **RBAI** و **CTN**، وكذا تقرير تقييمي لنقاط الضعف بالنسبة للتغيرات المناخية.
- إعداد مخططات التكيف المحلية ودفاتر الأعباء لثلاث ولايات.
- إطلاق أشغال البلاغ الوطني الثالث (TCN).
- إطار تنظيمي يحكم تنظيم استيراد المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.
- إعداد مخطط تسيير وإزالة مركبات الكربون الهيدروكلورية الفلورية.  
المرحلة الثانية.

## ثانياً: الإنجازات بعنوان التصدي للأزمة الصحية لفيروس كورونا «كوفيد.19»:

لقد بادرت السلطات العمومية، فور ظهور الحالات الأولى المؤكدة الحاملة لفيروس كورونا «كوفيد.19»، بالتحرك بسرعة كبيرة من خلال وضع جهاز لتسيير الجائحة تشرف عليه لجنة علمية بالتنسيق مع مصالح الوزير الأول.

وهكذا، شرعت الحكومة في غلق جميع الحدود البرية والجوية والبحرية، وكذا المدارس والكلية والجامعات والمحلات التجارية وأماكن تجمع السكان، فضلاً عن توقيف الأنشطة الرياضية وغيرها من التظاهرات، قبل أن يتم بعد ذلك إقرار حجر صحي على مستوى كامل التراب الوطني، ترتبت عنه اضطرابات شملت جميع قطاعات النشاط.

فضلاً عن ذلك، فإن الحرص على الحفاظ على الحالة الصحية للجزائريين وكرامتهم، استلزم إجلاء مواطنينا من الخارج ونقلهم إلى مؤسسات حجر مناسبة.

وجدير بالتنويه أن الدولة، قد تمكنت، في وقت قياسي، بفضل جهود الجيش الوطني الشعبي، من إيصال وسائل الوقاية والحماية وكذا المعدات اللازمة لمكافحة فيروس كورونا، انطلاقاً من الخارج إلى جميع أنحاء التراب الوطني.

كما شكّل توفير وتسليم المنتجات الغذائية والمواد الأساسية لجميع السكان تحدياً آخر رفعت به السلطات العمومية، حيث وجدت في السكان، من مختلف الجمعيات، ولجان القرى والأحياء حلفاء نشطون للتخفيف من الاضطرابات التي سجلت في بداية الجائحة.

علاوة على ذلك، تم اتخاذ العديد من المبادرات من قبل الباحثين والجامعيين، وكذا الطلبة الشباب ورجال الأعمال، لإنتاج مواد وقائية مختلفة، مثل الأقنعة الواقية والمحاليل الهلامية المطهرة وغيرها، حيث أرسلت هذه المنتجات نحو الهيكل الصحية والأشخاص الأكثر هشاشة.

من جهة أخرى، شكل الحفاظ على أداة الإنتاج والمؤسسات العمومية مطلباً آخر للوقاية، من خلال وضع كافة العمال الأجراء والموظفين أو جزء منهم في عطلة، ضمن روح مثالية من التفهم والتعاون من قبل مختلف الأطراف المعنية.

وقد كان الهدف يتمثل في تعزيز التباعد الاجتماعي قدر الإمكان من أجل حماية الأشخاص، وخاصة أولئك الذين يعانون من هشاشة صحية، وكذا الذين لديهم مسؤوليات أسرية.

وقد تجسّد ذلك في دفع الأجور والتعويضات للعمال، الذين ساهموا أيضاً في الجهد الجماعي من خلال التنازل عن جزء من رواتبهم في فترة الحجر، وبالتالي، ساهموا في حماية أداة الإنتاج والحفاظ على مناصب الشغل. كما منحت السلطات العمومية عدة علاوات تعويضية للعديد من الفئات المهنية، حيث وجهت ليس فحسب لأسلاك الموظفين والعاملين الأكثر عرضة للخطر في مكافحة فيروس كورونا «كوفيد.19»، بل وجهت كذلك لجزء من السكان، في شكل مساعدة جزافية من أجل مواجهة فقدانهم المحتمل لقدرة الشرائية.

## التدابير الصحية

لقد كانت التدابير الأولى تخضع تلك الموجهة للحد من انتشار فيروس كورونا «كوفيد. 19»، وعواقبه الصحية، ولذلك تمثلت أهم هذه التدابير الصحية في:

- تعزيز اليقظة الوبائية من خلال التحقيقات؛
- تعديل أوقات الحجر وتكييفها؛
- مضاعفة حملات التواصل والتوعية؛
- تكثيف أنشطة تطهير الفضاءات والأماكن؛
- إنشاء نظام تأمين خاص لمستخدمي الصحة العمومية؛
- إقرار تحفيظات مالية للأطباء المتوقفين عن النشاط؛
- الترخيص للمخابر بإجراء اختبارات التشخيص؛
- تعويض تكاليف الولادة في الهياكل الخاصة.

## التدابير الاجتماعية.

تم تكثيف النشاط الاجتماعي للدولة من أجل مواجهة الآثار الاجتماعية للتدابير الصحية لمكافحة فيروس كورونا «كوفيد. 19»، ومن بين هذه التدابير الاجتماعية، يجدر ذكر:

- إعفاء الأجور التي لا تتجاوز 30.000 دينار من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)؛
- رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من 18.000 دينار إلى 20.000 دينار اعتباراً من أول جوان 2020؛
- منح علاوة بمبلغ 10.000 دينار لفائدة الفئات الأكثر حرماناً؛
- عطلة استثنائية مدفوعة الأجر لما يعادل 50% من مستخدمي الوظيفة العمومية؛
- رفع العلاوة المخصصة للأسر المحرومة، من 6000 دينار إلى 10 000 دينار في إطار عملية التضامن لشهر رمضان 2020؛
- الترخيص بدفع هذه النفقات على المكشوف؛
- منح مساهمة مالية قدرها 30.000 دينار للمهنيين الأكثر تضرراً من بين الحرفيين والتجار والخواص والعمال باليوم الذين فقدوا وظائفهم.

## التدابير الاقتصادية.

لقد كان لا بد من اتخاذ إجراءات اقتصادية للحفاظ على النشاط الاقتصادي ومناصب الشغل لهذه المؤسسات، حيث تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة بهدف جرد جميع تدابير التصدي، لاسيما تلك التي تكتسي طابعاً اقتصادياً وميزانياتياً وضريبياً وبنكياً ومالياً. وتغطي هذه التدابير إجمالاً ثمانين (08) فئات كبرى:

### I) التدابير الاقتصادية ودعم القطاعات:

لقد استوجب على العديد من المؤسسات مواجهة أعبائها الثابتة (الرواتب والإيجار والأعباء المالية والضرائب والرسوم) دون أن تتمكن من تحقيق رقم أعمال بسبب تدابير الحجر، حيث كانت معظمها تعاني من مشكلة كبيرة في الميزانية، وصعوبة في تمويل متطلبات أموال التداول (BFR)، ومن أهمها:

- إنشاء صندوق مخصص لحماية المؤسسات التي تواجه صعوبات مؤقتة؛
- إعانات للمؤسسات الناشطة في المجالات الإستراتيجية والصحية (الصناعة الصيدلانية، المستلزمات الطبية، وغيرها)؛
- إضفاء بعض المرونة في مجال تسديد الأعباء (الماء والكهرباء وما إلى ذلك) وكذا ديون المؤسسات التي تواجه صعوبات.

كما تم اتخاذ تدابير الحماية الآتية:

- الترخيص و/أو الحظر المتعلقة بتصدير الأدوية؛
- مراجعة الإجراءات المتعلقة بتسوية مستحقات الموردين الدوليين؛
- منح الأولوية للمؤسسات التابعة للقطاعات التي لا تستخدم العملة الأجنبية و/أو التي تكون المساهمة فيها بالعملة الأجنبية ضئيلة.

وقد تم اتخاذ تدابير أخرى لفائدة قطاع الصحة.

- منح قروض استثنائية، وتسديد مستحقات الهيئات المكلفة بتشخيص الجائحة وتحليلها،
- وضع تدابير أكثر مرونة لمعالجة ملفات تسجيل المنتجات.

### 2) تدابير دعم العمال والقدرة الشرائية:

لقد أدى الحجر الجزئي أو الكلي إلى فقدان دخل غالبية العمال، المستقلين أو الأجراء، الذين أجبروا على الدخول في بطالة تقنية. ومن أجل التصدي لهذا الوضع الشديد الهشاشة لعدد كبير من العمال، تم إنشاء لجنة لليقظة الاجتماعية لمتابعة المناخ الاجتماعي، تضم منظمات أرباب العمل والشركاء الاجتماعيين ووزارة العمل، وقد اقترحت ما يلي:

- تصفية العطل المتبقية للمستخدمين بدون مخطط أعباء؛
- الترخيص لأرباب العمل بحثاً العمال على أخذ عطلة استثنائية مدفوعة الأجر لفترة محددة؛
- التكفل بالأجور الممنوحة خلال فترة الحجر للمستخدمين الموضوعين في الحجر (تدخل صندوق البطالة)؛
- إقرار إعانة في شكل تخفيض أو تأجيل دفع الأعباء الاجتماعية.

### 3) التدابير البنكية:

كما كان من الضروري اتخاذ تدابير بنكية لتعزيز صمود الاقتصاد. وقد خصت هذه التدابير بنك الجزائر من جهة، والبنوك التجارية من جهة أخرى، حيث تدخل بنك الجزائر من خلال تدابير احترازية ونقدية، بينما طبقت البنوك التجارية تدابير تكميلية من أجل تخفيف عبء الأزمة على أموال المؤسسات:

#### بنك الجزائر:

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى معدل 60%؛
- تأجيل و/أو تجديد استحقاقات القروض دون إعادة تصنيف الديون؛
- تمكين البنوك والمؤسسات المالية من منح قروض جديدة للمستفيدين من تدابير التأجيل؛
- تخفيض نسبة الاحتياط الإجمالي والمعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية؛
- رفع مستوى إعادة تمويل السندات العمومية.

#### البنوك التجارية:

- تجديد استحقاقات القروض وتوحيد الديون غير المسددة وإلغاء غرامات الشرط الجزائي عن تأخر سداد الديون المستحقة؛
- الإبقاء على خطوط قروض الاستغلال أو تجديدها؛
- إمكانية إعادة جدولة الديون البنكية وتمديد التواريخ المحددة لاستعمال القروض.

#### 4) تدابير مرافقة للمؤسسات والمستثمرين:

لقد تم أيضا مرافقة المؤسسات والمستثمرين من خلال:

- تسهيل الحصول على القرض، أو حتى تخفيض نسب الفائدة.
- تسديد ديون المؤسسات لدى المؤسسات العمومية الأخرى التي تواجه صعوبات مالية.
- الدعم من قبل الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل (FNAC).

#### 5) الإجراءات الجبائية وشبه الجبائية:

ومن جانبها، كانت الإدارة الجبائية أيضاً في طليعة التصدي للآثار المترتبة عن الأزمة الصحية. وقد كانت التدابير المتخذة تهدف إلى تخفيف العبء على المكلفين بالضريبة ومساعدة المؤسسات غير القادرة على الوفاء بالتزاماتها الضريبية، وذلك من خلال:

- منح آجال إضافية للوفاء بهذه الالتزامات الضريبية.
- تمديد آجال اكتتاب التصريحات الشهرية ودفع القسط الوقتي الأول.
- تمديد آجال اكتتاب التصريح السنوي بالنتائج، إلى غاية 30 جويلية 2020، مع إمكانية التسديد إلى غاية 20 أوت 2020؛
- إعفاء البضائع المشحونة بعنوان التبرعات للأغراض الخيرية أو الطبية، من الضريبة على القيمة المضافة.

فضلا عن ذلك، قررت السلطات العمومية تنفيذ العديد من التدابير الجبائية لدعم المتعاملين الاقتصاديين المتضررين من الأزمة الصحية، ومن بينها:

- إلغاء الغرامات والرسوم الإضافية والعقوبات المطبقة على التأخر في إيداع التصريحات.
- منح جدول تسديد الضرائب والرسوم.
- تجميد تسديد الأعباء المالية والالتزامات الجبائية وشبه الضريبية عن فترة الحجر.

#### 6) التدابير القانونية والإدارية:

تم اعتماد تدابير لتسهيل حركة تنقل الأشخاص والسلع، وإضفاء المزيد من المرونة في سير المؤسسات والإدارات، ويتعلق الأمر بما يلي:

- منح تراخيص تنقل استثنائية لفائدة مستخدمي مؤسسات القطاع الاقتصادي العام والخاص.
- التكفل بطلبات تسليم و/أو تجديد الرخص، والاعتمادات، والمصادقة، المنتهية صلاحيتها؛
- إدخال مرونة أكبر على أوقات العمل، والتعويضات، وأنماط العمل.
- وعلى الصعيد الميزانياتي، تم تأجيل إصدار الجداول الأصلية بعنوان ميزانيات المؤسسات والإدارات العمومية إلى غاية تاريخ 3 ماي 2020؛
- تأجيل تاريخ إصدار محاضر أشغال اجتماعات مجالس الإدارة والتوجيه.
- تأجيل تاريخ إصدار تقرير النشاط السنوي للمراقبين الماليين بعنوان السنة المالية 2019 إلى غاية تاريخ 04 جوان 2020.

#### 7) التدابير المتعلقة بتنفيذ الصفقات العمومية:

لقد تأثرت تنفيذ الصفقات العمومية بشدة من الأزمة الصحية؛ حيث شهدت هذه الأخيرة بالفعل، تباطؤ في تنفيذ نشاطاتها بسبب التأخر في التوريد بالمواد الأولية، وعدم توفر اليد العاملة، مما أدى بالتالي إلى اتخاذ تدابير تخفيفية لفائدة الصفقات الجارية أو العالقة، من بينها:

- التعجيل بتسديد الديون والوضعيات المعلقة.
- إلغاء عقوبات التأخر بسبب القوة القاهرة.
- إعادة إدراج التسبيق الجزائي والتسبيق على التموين بالنسبة لكل أنواع المشاريع.
- تمديد الأجال التعاقدية.

## 8) التدابير المتعلقة بالتجارة الخارجية:

لقد انعكست الأزمة الصحية بآثار على المخزون الإستراتيجي الطبي والصيدلاني والغذائي. ومن أجل الحفاظ على هذا الأخير، اتخذت الحكومة التدابير الآتية:

- تعليق تصدير 17 منتوجاً استراتيجياً.
- تسهيل وتخفيف الإجراءات الجمركية في مجال الاستيراد والتزويد بالمعدات وقطع الغيار والمدخلات، وكذا المواد الغذائية الأخرى.



## ثالثاً: حصيلة إنجازات مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 - 2024:

لقد أصدر السيد رئيس الجمهورية خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 26 جويلية 2020 تعليمات إلى الحكومة لوضع مخطط للإنعاش الاقتصادي، محدداً محتواه وأجال تنفيذه.

وفي هذا الإطار، حدد الرئيس أهداف تخفيض الواردات بمقدار 10 ملايين دولار سنة 2020، وكذا رفع الصادرات خارج المحروقات لتبلغ 5 مليارات دولار سنة 2021. كما أشار إلى القطاعات الواعدة التي يجب أن تكون محركاً للنمو، والمتمثلة تحديداً في قطاعات المناجم والزراعة الصحراوية والصناعة الصيدلانية والطاقات المتجددة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في مجال الخدمات التكنولوجية، والصناعات الصغيرة.

وقصد ضمان ظروف نجاح مسارات تنشيط القطاعات والمؤسسات، تم اتخاذ العديد من التدابير، لاسيما من حيث تحسين مناخ الاستثمار، ورفع التجريم عن فعل التسيير، وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص، وترقية آليات تمويل جديدة، ورقمنة جميع القطاعات من أجل حوكمة اقتصادية جديدة وشفافية أكبر في النشاط العمومي.

وينبغي الإشارة إلى أن الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي (18 - 19 أوت 2020) قد جمعت كافة الإدارات والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية والبنقات ومنظمات أرباب العمل والمجتمع المدني وخبراء من العالم الأكاديمي والمهني.

ويجب أن يكون للقطاعات المحددة تأثير كبير على الاقتصاد كله من خلال تطوير مراكز في سلاسل القيمة (في المناجم والطاقة والفلاحة والصناعة الصيدلانية والبتروكيماويات، على سبيل المثال) و/أو عن طريق تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات (من خلال الرقمنة مثلاً).

وجدير بالتأكيد أن هذه الإستراتيجية تستدعي في إطار الاقتصاد المفتوح وإدماج مناطق التجارة الحرة، تحسين جودة المنتجات الوطنية.

كما يجب أن تكون التنمية الاقتصادية شاملة، أي أن يضطلع بها أكبر عدد من الفاعلين مع توزيع عادل لفرص المشاركة في النمو. ويتطلب ذلك إزالة جميع الحواجز التي تعترض النشاط الاقتصادي من أجل تسهيل المقاولاتية والاستثمار، ولاسيما بالنسبة للمؤسسات الناشئة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المصغرة. ويتمثل الهدف من ذلك في تكثيف أكبر للنسيج الاقتصادي/الصناعي الجزائري، من خلال تحسين محيط الاستثمار، ولاسيما من أجل ترقية المناولة والاقتصاد الرقمي.

ولا شك أن تحسين مناخ الاستثمار يعد هو الآخر عنصراً مركزياً لهذه الإستراتيجية التنموية، ومن شأنه أن يحسن جاذبية الجزائر، الضرورية لجلب الاستثمار المباشر الأجنبي (IDE).

بل إن إصلاح النظام البنكي والمالي هو أمر أساسي أيضاً لتسهيل تمويل الاقتصاد.

وأخيراً، فإن البنى التحتية، لاسيما تلك المتعلقة بالسلسلة اللوجستية للمؤسسات، تعد عاملاً هاماً للتنافسية يتعين تطويره إذا أردنا أن نتطلع إلى بلوغ المستوى الدولي. ويمكن تمويلها من خلال عمليات شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) بما يضمن لهذه المشاريع تمويلاً ذاتياً مع تحقيق جودة عالية للخدمة.

وقد أسندت التوصيات إلى إثني عشر (12) رئيس قطاع من قطاعات الصدارة:

- وزير الفلاحة والتنمية الريفية (16 توصية)،
- وزير الصناعة (15 توصية)،
- وزير الصناعة الصيدلانية (11 توصية)،
- وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة (7 توصيات)،
- وزير الطاقة (11 توصية)،
- وزير المناجم (10 توصيات)،
- الوزير المنتدب المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة،
- الوزير المنتدب المكلف بالمؤسسات المصغرة (16 توصية)،
- وزير التجارة (21 توصية)،
- وزير الأشغال العمومية (14 توصية)،
- وزير المالية (16 توصية)،
- وزير النقل (13 توصية).

أما التوصيات العرضية فقد أسندت إلى الوزراء الآتين:

- الوزير المنتدب للتجارة الخارجية:
  - رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 5 مليارات دولار بحلول سنة 2021
  - تخفيض الواردات بمقدار 10 مليارات دولار بحلول سنة 2020
- وزير الصناعة:
  - إنشاء شبكات موحدة
- وزير الرقمنة والإحصائيات:
  - الرقمنة
  - تطوير النظام الوطني للمعلومات الإحصائية
- وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية:
  - التبسيط الإداري
- الوزير المنتدب المكلف بالاستشراف:
  - تطوير إطار منهجي لتقييم السياسات العمومية (EPP)
- وزير العدل:
  - مراجعة عميقة للقانون التجاري
  - رفع التجريم عن فعل التسيير
- مصالح الوزير الأول:
  - وضع لجنة تحكيم حول العلاقات بين الإدارة والمستثمرين تخضع لسلطة الوزير الأول
  - إنشاء آلية لتقييم ومتابعة مناخ الأعمال
  - ونظراً لأهميتها في المسعى الكلي للتنمية الشاملة، تم دمج التدابير المتعلقة بمناطق الظل في عملية المتابعة، وأسندت إلى وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
  - تحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل.

## حصيلة الإنجازات:

لقد أفضت متابعة تنفيذ مخطط الإنعاش إلى إعداد ستة تقارير دورية، حيث تجدون آخرها الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2020، معروضاً في الملحق.

### رابعاً. الإنجازات بعنوان برنامج "مناطق الظل".

شرعت الحكومة سنة 2020، وعلى أساس توجيهات السيد رئيس الجمهورية، في إعداد برنامج عاجل يهدف إلى تقليص الفوارق والتباين في مجال التنمية بين مناطق البلاد، وذلك بهدف فك العزلة عن المناطق النائية من خلال التعميم والربط بشبكات الطرق والغاز والكهرباء ومياه الشرب وتمكين سكان هذه المناطق من اللحاق بالركب من منظور التنمية.

وجدير بالإشارة، على سبيل التذكير، أن توجه الحكومة والتزامها يتمثلان في ضمان الحد من الفوارق الإقليمية، من خلال اعتماد مقاربة شاملة ومندمجة تهدف إلى التدخل بسرعة وفعالية وانسيابية في المناطق الأكثر هشاشة وصياغة مشاريع متكاملة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية، بالتشاور مع المعنيين في المقام الأول، وهم تحديداً لمواطنون المتضررون.

كما تجدر الإشارة إلى أن تأهيل مناطق الظل وتداركها يشكلان شرطاً من شروط تنمية البلاد.

وينبغي التوضيح أن مناطق الظل بهذا المفهوم، هي "المناطق المعزولة والمحرومة من الوسائل والخدمات والتميزة ببعدها عن أي محور نقل رئيسي يؤدي إلى مقر البلدية و/أو إلى القرى والمدن الأخرى".

بالإضافة إلى ذلك، تتميز هذه المناطق بكثرة اليد العاملة الفلاحية أو شبه الفلاحية، ولكن مع وجود عوائق جدية مرتبطة أحياناً بنقص البنى التحتية والظروف البيئية ونقص الموارد المادية وغياب الابتكارات، مما يؤدي إلى استغلال غير مستدام للموارد الطبيعية التي تزخر بها أراضي المنطقة، ومدخيل ضعيفة للغاية للأسر، مما يفضي إلى ظهور جيوب من الفقر ومن ثم الميل إلى النزوح إلى المدن وإلى الانخفاض الديموغرافي.

وفي هذا السياق، وحرصاً منها على ترقية مناطق الظل، اقترحت الحكومة مسعى يقوم على إعداد وتنفيذ مشاريع تنموية متكاملة وتكتسي بعداً اجتماعياً واقتصادياً، والإلتزام بتجسيدها على أساس مقاربة تشاركية تدمج السكان المستفيدين (مع مراعاة الجانب المتعلق بالجنس).

ويتمثل هذا المسعى في إشراك مواطني هذه المناطق في برمجة أعمال ومشاريع متكاملة وذات أبعاد اجتماعية واقتصادية، ويصبو إلى تحقيق أربعة (4) أهداف إستراتيجية؛ وهي:

- القضاء على عزلة السكان الذين يعيشون في مناطق مبعثرة ومعزولة.
- تزويد السكان بمياه الشرب والكهرباء والغاز.
- تحسين ظروف تدرس التلاميذ وتقديم الخدمات المتعلقة بصحة الشباب وفتحهم.
- تنويع القدرات الاقتصادية للمناطق المعزولة من أجل توفير مناصب الشغل وفرص العمل.

وقد سمحت حصيلة الإنجازات من أجل ترقية مناطق الظل، بإبراز العناصر الآتية:

## برنامج تنمية مناطق الظل

### معطيات عامة:

- إجمالي عدد مناطق الظل المحددة: 13,587
- إجمالي عدد المشاريع المحددة للترقية: 32.7000 مشروع
- السكان المعنيون: 8,5 مليون أي حوالي 20% من مجموع السكان
- الغلاف المالي اللازم: 480,42 مليار
- المشاريع التي تتوفر على التمويل: 12.841 بمبلغ إجمالي قدره: 188,42 مليار
- المشاريع التي لا تتوفر على التمويل: 19.859 بمبلغ إجمالي قدره: 292 مليار

### وقد وزعت الأهداف حسب كل سنة:

- الهدف المتوخى في سنة 2020: إنجاز 8.143 مشروع.
- الهدف المتوخى في سنة 2021: إنجاز 4.698 مشروع.

### حصيلة إنجاز البرنامج بعنوان سنة 2020:

- المشاريع المنجزة: 7.276 مشروعاً، أي نسبة 89,35% من الأهداف المحددة لسنة 2020.
- المشاريع الجارية: 2.914 مشروعاً، منها 1.268 مشروعاً بنسبة إنجاز تزيد عن 50%.
- مشاريع لم تنطلق بعد: 2.651 مشروعاً، محل إجراءات إدارية.

### لقد سمحت المشاريع المنجزة بالقيام بأعمال هامة:

- ربط 173,489 أسرة بشبكة التزويد بمياه الشرب و 79,548 أسرة بشبكة الصرف الصحي.
- إنجاز 375 قسماً وإعادة تأهيل 298 مدرسة.
- إنجاز 1.323 كم من الطرق
- تأجير 515 حافلة مدرسية
- توصيل 33.124 منزلاً بالطاقة الكهربائية و 48.252 أسرة بالغاز.

## تمويل مشاريع مناطق الظل

مشاريع تفتقر إلى التمويلات		المشاريع التي تم تمويلها			القطاعات الفرعية
المبلغ	العدد	نمط التمويل	المبلغ (مليار دينار)	العدد	
39.31	3258	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تمويل الأعمال تطلب اللجوء إلى عدة مصادر للتمويل، ولا سيما:</li> <li>▪ ميزانية الدولة (البرامج القطاعية غير المركزة والمخططات البلدية للتنمية)؛</li> <li>▪ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛</li> <li>▪ مساهمة الميزانيات المحلية للولايات والبلديات</li> </ul>	30.66	2465	التزويد بمياه الشرب
26.25	2311		24.69	1737	الصرف الصحي
47.97	2543		16.77	1352	الربط بالكهرباء
43.57	1696		23.96	998	التزويد بالغاز
19.41	1915		11.49	1436	تحسين ظروف التمدرس
0.52	47		0.39	41	النقل العمومي
91.63	5258		67.73	3216	فك العزلة
6.35	1261		4.75	693	الإنارة العمومية
6.98	580		2.76	364	الصحة الجوارية
6.8	759		3.27	356	فضاءات الألعاب
0.24	35		0.058	3	مكافحة زحف الرمال
0.4	44		0.63	66	التغطية الأمنية
2.57	152		1.26	114	المخاطر الطبيعية
292	19859	188.42	12841	المجموع	

## الخلاصة:

لقد سلطت هذه الحصيلة الضوء على الإنجازات الرئيسية التي حققتها مختلف القطاعات، والتي تبرز الجهود الخاصة التي بذلت لتحسين الإطار المؤسسي بمختلف أشكاله: المصادقة على قوانين، ومشاريع قوانين ومراسيم، وإنشاء مؤسسات/هيئات جديدة أو تحويل مؤسسات/هيئات قديمة، وغيرها.

ويمكننا القول أن سنة 2020 كانت سنة تحسين الإطار المؤسسي وتهيئة الظروف لتنفيذ الإصلاحات الجارية أصلاً أو التي سيتم تنفيذها سنة 2021.

هكذا، فإنه من حيث الإنجازات القطاعية، ورغم الضغط الشديد على الموارد العمومية وكذا الأزمة الصحية التي ألفت بظلالها على الوضع منذ مطلع سنة 2020، قد تم تسجيل إنجازات كبيرة في مجال توفير الخدمة العمومية (المنشآت الأساسية، وتبسيط الإجراءات الإدارية والقضائية، والطاقة، والمياه، والسكن، والاتصالات والتنقل، والحماية الاجتماعية، وما إلى ذلك) وكذا في مجال الحفاظ على النشاط الاقتصادي والاجتماعي (دعم الأسر والمؤسسات، وتمويل الأسواق، ومكافحة الاختلاسات والممارسات غير القانونية...)

وفي هذا الإطار، اتخذت الحكومة تدابير لمجابهة الأزمة الصحية والاقتصادية على المدى القصير. وقد تم تصور هذه التدابير بما يتماشى والإصلاحات الهيكلية الجارية، بغرض ترشيد النفقات العمومية من جهة وزيادة فعاليتها من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، ستكون الإصلاحات المؤسسية لتحسين الحوكمة أكثر أهمية بقدر الأهمية التي تكتسيها قدرات وإمكانات الأمة كلها، وخاصة تلك المتعلقة بإحلال جمهورية جديدة والتجديد الاقتصادي، على غرار تجديد الحوكمة، وإعادة تأهيل الأقاليم، وعصرنة النظام المالي، وتحسين إنتاجية العوامل، فضلاً عن القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال إدخال الرقمنة والابتكار وتعبئتهما، في جميع مراحل التنفيذ.

وستكون الحوكمة الشاملة والتشاركية، القائمة على مبادئ الشفافية والتقييم على جميع مستويات المسؤولية، بمثابة المؤهل الكفيل بتصميم وتنفيذ الإصلاحات بشكل فعال لإدخال البلاد بهدوء في عهد ما بعد «كوفيد 19»:

ولذلك، فإن إصلاح الحوكمة سيكون بمثابة رأس الحربة بالنسبة للإصلاحات الأخرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ولأدلى على ذلك من أن هذا الموضوع مدرج في صدارة برنامج السيد الرئيس، وقد أصبح تجسيده فعلياً مع اعتماد مراجعة الدستور وإتمام مشروع القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي.

وسيتواصل إصلاح الحوكمة هذا ليبلغ كامل التراب الوطني، ويشمل جميع القطاعات من خلال إصلاح شامل لتنظيم الإقليم، وسياسة تحرير المجتمع المدني والشفافية الكاملة للنشاط العمومي، من خلال الرقمنة، وصحافة تعددية ومستقلة.

أما الإصلاح الاقتصادي الذي خصّص له برنامج الرئيس فصل كامل تحت عنوان: "من أجل نموذج اقتصادي جديد يقوم على تنويع النمو واقتصاد المعرفة"، فإنه يمثل ورشة هامة تم إطلاق أولى خطواتها سنة 2020، في إطار التحسين المؤسسي للنشاط الاقتصادي. وسوف تكون سنة 2021 سنة تجسيد مختلف أقسام هذا الإصلاح، لاسيما من خلال تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي.

من جهة أخرى، فإن تلبية احتياجات المواطنين على جميع المستويات: السكن، القدرة الشرائية، الاستفادة من وسائل الراحة، إطار معيشي كريم ويحترم البيئة، تشكل كلها الالتزامات الأخرى للرئيس، حيث خصّص لها فصل تحت عنوان "من أجل سياسة اجتماعية وتنمية بشرية".

وجدير بالذكر أن عمل الدولة في المجال الاجتماعي لم يعاد النظر فيه مطلقا، حتى في أصعب الأوقات؛ وذلك أمر يجب تعزيزه في سياق الإصلاحات الجارية في هذا المجال، فضلا عن مواصلة الالتزام المالي للدولة، وتحقيق الإنصاف بين المواطنين، ومكافحة الامتيازات في الحصول على الموارد العمومية، ودعم الفئات الأكثر حرماناً، ومحاربة الفوارق بفضل إعادة التوازن الإقليمي الضروري للقضاء على جيوب الفقر وبالتالي استعادة كرامة المواطن.

ولهذا الغرض، فإن الحكومة قد عملت بلا هوادة على تجسيد مخطط عملها مستندة إلى التزامات الرئيس وعددها 54 التزاما، من خلال ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية في فائدة جميع المناطق ولصالح المواطنين دون سواهم، وذلك انطلاقا من أن الغاية الأخيرة هي ضمان حياة كريمة للجزائريين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أوجه القصور المسجلة، فإن الجزائر تقدم اليوم صورة بلد في خضم البناء على جميع الأصعدة ويحاول تثمين إمكانياته وموارده لصالح التجديد الاقتصادي والاجتماعي.

# الملاحق